الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر ملاي

كلية العلوم لاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية وبنوك

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا)

تحت إشراف الدكتور:

♦ بومدين محمد أمين

إعداد الطالبتين:

❖ صلاح سماحية.

❖ داودي حليمة.

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م

شكر وعرفان

بعد الشكرلله عز وجل على جليل عطائه

إقرارا بالفضل لذويه و نزولا عند قول النبي صلى

لله عليه و سلم : " من لا يشكر الناس لا يشكرلله"، فإن

الواجب يدفعنا إلى أن نخص بالشكر نبع المعرفة أستاذ المشرف

على مذكرتنا الدكتور "بومدين محمد أمين"

الذي أمدنا بتوجيهاته العلمية القيمة وكان داعما لنا

في المراحل الصعبة، فجزاهلله عنا كل خير وباركلله في عمله

وعمره

كما نتقدم بشكرنا وعرفاننا إلى من حظينا بشرف

جلوسنا متعلمين بين أيديهم أساتذة العلوم الاقتصادية

الإهداء

الحمدلله الذي نفتح بهبحمده الكلام و الحمدللهحمده أفضل ما جرت به الأقلام سبحانهلانحصي له ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه و هو ولي كل أنعام،أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى من ربياني و أحسنا تربيتي جدي و جدتي أطال اللهفي عمرهما الى أبي و أمي باركهماالله الى أعز الناس الى قلبي عمتاي و أعمامي وإخوتي و كل فردفي عائلتي صغيرا و كبيرا .

الى كل من تربيت على أيديهم معلمين و أساتذة، الى من سمت معهم تقاسيم الحياة و خطوا معي أجمل الذكريات الى من كانوا لأنيسفي وحشتي و الرفيقفي غربتي لآلئ حياتي: صديقاتي و أصدقائي.

حليمة

الإهداء

" ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمدلله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنافي هذا لم نكن لنصل إليه لالا فضل لله علينا. أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى روح بأي الطاهرة أدعوالله له بالرحمة والمغفرة

الى منبع الحب أمي حفظهاالله وأدام عليها الصحة والعافية

الى سندي وملاذي بعدالله إخوتي لأعزاء

الى من أمضيت معهم أسعد لأوقات عمتي وبنتها

الى كل لأصدقاء

الى كل من علمني حرفا

إليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام

سماحية

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هوبحث وتحليل اللاقةبين لاستثمار لأجنبي للمباشر والتشغيل بدول للمغرب العبي (لجزائر، تونس، ليبيا، للمغرب، موريتانيا) خلال الفترة (1990-2016) من خلال دراسة وصفية لواقع لاستثمار لأجنبي للمباشر والتشغيل بهذه الدول،ثم القيام بدراسة قياسيةلأثر لاستثمار لأجنبي للمباشر (متيغر مستقل) على التشغيل (متيغر تابع) تعتمد على استخدام نماذج بانل وأسلوب التكامل للمشترك، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير يجابي لاستثمار لأجنبي للمباشر على التشغيل في هذه الدول خلال فترة الدراسة،كما أكدت الدراسة وجود علاقة توازنيةبين متيغرات الدراسةفي للمدى الطويل، من خلال وجود علاقات سببية طويلة و قصيرة لأجل بين هذه للمتيغرات.

الكلمات للمفتاحية: لاستثمار لأجنبي للمباشر، التشغيل، البطالة.

Abstract:
The objective of this study is to examine and analyze the relationship between foreign direct investment and employment in the Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Libya, Morocco and Mauritania) during the period (2016-1990), Through a descriptive study of the reality of foreign direct investment and employment in these countries, Then do a standard study of the impact of FDI (independent variable) on employment (dependent variable) is dependent on the use of PANEL models and the method of joint integration, The results of the study showed a positive effect of foreign direct investment on employment in these countries during the study period, The study also confirmed the existence of a balanced relationship between the variables of the study in the long term, through the existence of long-term causal relationships between these variables.
Keywords: FDI, employment, unemployment.

فهرس المحتويات	
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس لأشكال	
مقدمة عامة	أ
الجزء النظري	
الفصل لأول: الإطار النظري للاستثمار لأجنبي المباشر	
مقدمة الفصل	8
المبحث لأول: مفهوم لاستثمار	9
المبحث الثاني: مفهوم لاستثمار لأجنبي المباشر	15
المبحث الثالث: مبادئ ودوافع ومحددات وآثار لاستثمار لأجنبي المباشر	25
المبحث الرابع: النظريات لاقتصادية المفسرة لاستثمار لأجنبي المباشر	32
خاتمة الفصل	40
الفصل الثاني: لإطار النظري للتشغيل، سوق العمل والبطالة	
مقدمة الفصل	42
المبحث لأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل وسوق العمل	43
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة	51
المبحث الثالث: التحليل التقليدي للتشغيل والبطالة	57
المبحث الرابع: التحليل الحديث للتشغيل والبطالة	72
خاتمة الفصل	81
الجزء التطبيقي	
الفصل الثالث: قياس أثر لاستثمار لأجنبي المباشر على التشغيل في دول المغرب العربي	
مقدمة الفصل	83
المبحث لأول: عرض وتحليل وصفي لواقع لاستثمار لأجنبي المباشر والتشغيل بالدول المدروسة	84
المبحث الثاني: تقدير معادلة حجم العمالة في كل دولة من خلال نموذج بانل (PANEL)	94
المبحث الثالث: دراسة التكامل المشترك (*Cointegration*) بين متغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية	104
خاتمة الفصل	123

خاتمة عامة	125
قائمة المراجع والمصادر	128
اللاحق	

فهرس لجداول:

رقم الجدول	العنوان	ص
(3-1)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014	89
(3-2)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (ليبيا) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014	90
(3-3)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (موريتانيا) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014	91
(3-4)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (المغرب) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014	92
(3-5)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (تونس) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014	93
(3-6)	نتائج تقدير معادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة من خلال نموذج لانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	96
(3-7)	نتائج تقدير معادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة من خلال نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)	97
(3-8)	نتائج تقدير معادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة من خلال نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)	98
(3-9)	نتائج اختبار (Hausman test)	100
(3-10)	نتائج تقدير انحدار معادلة الطلب الكلي على اليد العاملة باستخدام نموذج لانحدار التجميعي (*Poole regression*) والمتغيرات الصماء (Dammy)	101
(3-11)	نتائج لاختبار(*Wald Test*)	103
(3-12)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغير حجم العمالة (EPR1)	107
(3-13)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغي ر لاستثمار لأجنبي المباشر (FDI)	108
(3-14)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الناتج المحلي لإجمالي (GDP)	109
(3-15)	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF)	110
(3-16)	نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولى لحجم العمالة (EPR1)	111
(3-17)	نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولىلاستثمار لأجنبي المباشر (FDI)	112
(3-18)	نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولى للناتج المحلي لإجمالي (GDP)	113
(3-19)	نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولى لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF)	114

(3–20)	نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك	116
(3–21)	نتائج اختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار متغير حجم العمالة (*EPR1*) هو المتغير التابع	117
(3–22)	نتائج لاختبار(Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار لاستثمار لأجنبي المباشر(FDI) هو المتغير التابع	118
(3–23)	نتائج لاختبار(Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار الناتج المحلي لإجمالي (GDP) هو المتغير التابع	119
(3–24)	نتائج لاختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار متغير إجمالي تكوين رأس المال (*GCF*) هو المتغير التابع	120

فهرس لأشكال

رقم الشكل	العنوان	ص
(1-1)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	28
(1-2)	دورة حياة المنتج	34
(2-1)	يمثل دالة الإنتاج	61
(2-2)	دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك	63
(2-3)	دالة عرض العمل عند الكلاسيك	65
(2-4)	منحى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	67
(2-5)	دالة عرض العمل عند كينز	70
(2-6)	توازن سوق العمل في النموذج الكينزي	71
(3-1)	**تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة 1990-2016**	84
(3-2)	**تطور نسبة التشغيل إلى عدد السكان في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة 1991-2016**	86
(3-3)	**تطور معدل البطالة في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة 1991-2016**	87
(3-4)	**يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغير اليد العاملة**	104
(3-5)	**يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر**	105
(3-6)	**يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغير** الناتج المحلي الإجمالي	105
(3-7)	**يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغير** إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية	106

مقدمة:

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية، ويعود تاريخ ظهوره بالدول النامية إلى القرن التاسع عشر،

حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. في أعقاب الحرب العالمية الثانية أضحى هذا الأخير ظاهرة اقتصادية ملفتة للانتباه حيث شكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية.

لهذا اتجهت معظم الدول إلى فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية كبديل عن القروض الأجنبية التي أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج السلبية المترتبة عنها وبالنظر لما تحققه الاستثمارات الأجنبية من فوائد للدول النامية التي أصبحت في حاجة ماسة إليها باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الذي اتجهت نحوه هذه الدول، ليس فقط بما توفره من رؤوس أموال ضخمة، بل أيضا بما تحققه من فوائد تظهر أساسا في فتح مناصب التشغيل وزيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من الفوائد المباشرة وغير مباشرة التي يعود على الدول المضيفة.

يعد هدف زيادة التشغيل وتحسين نوعيته ذات أولوية كبيرة لدى صانعي السياسات في مختلف دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والتي تتزايد تزامنا مع الكثافة السكانية مما يؤدي حتما إلى الزيادة في الطلب على الشغل. ولهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة وامتصاص نسبة البطالة أو التقليص منها وهنا يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات. إذ أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل وخاصة حملة الشهادات.

وباعتبار أن لاستثمار لأجنبي المباشر منين لأنشطة لاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من لآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبفي دفع عجلة التنمية لاقتصادية ولاجتماعية للدولة، وبالنسبة لتأثيره على التشغيل، نطرح لإشكالية التالية:

إشكالية: ما مدى تأثير تدفق لاستثمار لأجنبي المباشر على التشغيل في دول المغرب العربي في (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا) ؟

لأسئلة الفرعية:

ما هي الدوافع لمحليةلجذب لاستثمارات لأجنبية المباشرة؟ ولماذا تعمل الحكومات على استقطاب هذا النوع من لاستثمارات؟

- ✓ هل حققت لاستثمارات لأجنبية المباشرة النتائج المنتظرةبخصوص خلق فرص العمل؟
- ✓ ما هي الظروف المناخية التي تعمل على جذب لاستثمار لأجنبي المباشر؟ وما هي الشروط المتعلقة به؟
- ✓ ما نوع للاقةين لاستثمار لأجنبي المباشر و التشغيل وهل يختلف من دولة لى أخرى؟

فرضيات لدراسة:

- ✓ لاستثمار لأجنبي المباشر أثر يجابي على التشغيل يتمثلفي خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.
- ✓ وجود لاقة ذات لالة إحصائية طرديةين تدفقات لاستثمار لأجنبي المباشر والتشغيل، ويختلف تأثير لاستثمار لأجنبي على التشغيل من دولة لى أخرى.
- ✓ تعتبر لإمكانيات والمؤهلات ولإجراءات المتخذة من طرف الدولة عاملا مهما يعكس المناخ لاستثماري للائملجذب لاستثمار لأجنبي المباشر بالحجم والمستوى الذي يوافق مؤهلاتها.

أهمية الدراسة:

تكمن همية الدراستفي إدراك حقيقة أن لاستثمار لأجنبي المباشر يقوم بدور لمحرك الرئيسي لعملية التنمية لاقتصادية حيث أنه يقوم بدور معززلاستكمال النقص الذي قد يوجدفي رؤوس لأموال لمحلية وذلك من لال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة لى الدول المضيفة وما يصاحب ذلك من

إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات لإنتاج والتسويق ولإدارة المتقدمة مما يزيد فرص التشغيل ورفع إنتاجية لأفراد والمؤسسات وبالتالي تحيين لأداء لاقتصادي.

على هذا لأساس جاءت هذه الدراسة لنتناول اللاقةين لاستثمار لأجنبي المباشر و التشغيلفي دول المغرب العبي، باعتبار لاستثمار أحد أهم متيرات النمو.

أهداف الدراسة:

- ✓ عرض لجوانب النظرية والفكريةلاستثمار لأجنبي المباشر والتشغيل، من لال تحليل و تقييم مختلف لأطروحات ذات الصلة بالموضوع.
- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه لاستثمار لأجنبيفي دعم النمو لاقتصادي بالدول النامية من لال توفير مناصب الشغل.
- ✓ تحليل واقع لاستثمار لأجنبي المباشر بدول المغرب العبي ومحاولة تفسير اللاقة التي تربط لاستثمار لأجنبي وسوق العملفي هذه الدول.
- ✓ محاولة إضافة شيء جديدلى الدراسات السابقةفي هذا الميدان.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ طبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوضفي مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.
- ✓ لاهتمام المتزايد الذي حظي به لاستثمار لأجنبي المباشر ومازال يخظى به حاليا من طرف الكثير من الجزاء ولاقتصاديين وحكومات مختلف دول العلم.
- ✓ النقاش القائمين مختلف المفكرين لاقتصاديين حول جدوى لاستثمار لأجنبي المباشر ودورهفي خلق فرص عمل بالدولة المضيفه له.
- ✓ محاولة إظهار النتائج المترتبة على استقطاب هذا النوع من لاستثمار على أحد جوانب لاقتصاد وهو التشغيل.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية البحث فقدتم تحديد إطارين لهما: إطار زمني وإطار مكاني فالإطار الزمني يتجلىفي فترة الدراسة التي حددت مابين سنة 1990 حتى سنة 2016 ، أما الإطار المكاني فقد ارتأينا أن يكون بدراسة أثر لاستثمار لأجنبي على التشغيلفي دول المغرب العربي (لجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).

صعوبات:

في إطار إعدادنا لهذا البحث واجهنا صعوبات خاصة فيما يتعلق بالمعطيات لإحصائية للمؤشرات لاقتصادية التي اتصفت بعدم توفرها ونقصها لبعض الدولمحل الدراسة مما ألزمنا العمل وتطبيق الدراسة القياسية بعددمحدود من المؤشرات.

منهجية البحث:

وصولالأهداف الدراسة وتحقيقالأهميتهاتم اعتماد منهجين متكاملينفي البحث العلمي.

المنهج لاستنباطي من خلال استعمال أدوات الوصف والتحليل باستعراض أهم التعريفات والنظريات المتعلقة بمتغيري الدراسة لأ هما لاستثمار لأجنبي والتشغيل والمنهج لاستقرائي من خلال أداة القياس بطرح أهم لإحصائيات المتعلقة بتطور هذين المتغيرين وكذا استخدام لأسلوب الكميفي التحليل من خلال بناء نموذج قياسي لقياس وتحليل وتقدير أثر لاستثمار لأجنبي المباشر على التشغيلفي دول المغرب العربي (لجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) خلال الفترة (1990-2016) وذلك بلاستعانة بلبرنامج لإحصائي Eviews8 لقياس هذه للاقة.

الدراسات السابقة:

دراسة عميش عائشة (2016-2017) ، دراسة قياسيةلأثر لاستثمار لأجنبي المباشر على التشغيل في لجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم لاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، بينت الدراسة أنهلاستثمارات لأجنبية المباشرة أهمية بالغة بالنسبةلاقتصاديات الدول المضيفة، بما فيها لجزائر، إذ أدركت

كغيرها من الدول أن هذا النوع من الاستثمارات لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط وإنما يكون مصحوبا بفنون وتقنيات إنتاجية حديثة، إضافة إلى مهارات إدارية وتنظيمية فائقة، مواكبة للتطورات الحديثة وخبرات فنية تحتاج إليها الجزائر، مما يساعد في تحسين اليد العاملة من حيث الكمية والنوعية، وهذا ما توصلت إليه الدراسة القياسية في تبين مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، ومدى مساهمته في توفير مناصب شغل للأفراد الجزائريين بالخصوص وتكوينهم وتأهيلهم حسب الهدف المراد من الاستثمار.

دراسة Syed Zia Abbas Rizvi، The Impact of foriegn Direct Investment on Employment opportunities: Panel Data Analysis، معهد إدارة الأعمال، هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة قياسية عن خلق فرص عمل من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان والهند والصين خلال الفترة (1985-2008) بالاعتماد على نماذج بانل، حيث تم تطبيق اختبار Im-Pesaran-Shin (IPS) الخاص بجذر الوحدة لمعرفة ترتيب التكامل، كما تم التحقق من العلاقة طويلة المدى من خلال اختبار Pedroni (1999) لتكامل الدوائر ، وأخيرا استخدمت طريقة الانحدار غير المترابطة (SUR) لتقدير أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التوظيف في البلدان الثلاثة.

هيكل الدراسة:

تأسيسا على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وإجابة على الأسئلة الفرعية التالية لها، واختبارا للفرضيات الموضوعة. ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الموالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

المبحث الثاني: : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: مبادئ ودوافع ومحددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: لإطار النظري للتشغيل، سوق العمل والبطالة

المبحث لأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل وسوق العمل

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

المبحث الثالث: التحليل التقليدي للتشغيل والبطالة

المبحث الرابع: التحليل الحديث للتشغيل والبطالة

الفصل الثالث: قياس أثر لاستثمار لأجنبي المباشر على التشغيل في (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا)

المبحث لأول: عرض وتحليل وصفي لكل من لاستثمار لأجنبي المباشر والتشغيل

المبحث الثاني: تقدير معادلة حجم العمالةفي كل دولة من خلال نموذج بانل (PANEL)

المبحث الثالث: دراسة التكامل المشترك (*Cointegration*) بين متغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية

المقدمة:

عرفت الساحة الاقتصادية الدولية خلال العقود الأخيرة تنامي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من حيث الحجم والانتشار وأصبح يغطي الكثير من الدول خاصة الدول النامية، وفي ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية الدولية وزيادة تشابك الأسواق، حضت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام متزايد من الاقتصاديين وأصحاب القرار وتنافس الدول على استقطابها إليها لكونها المحرك الرئيسي لجميع التغيرات الاقتصادية وهذا من خلال إصدار التشريعات والسياسات والتسهيلات الممكنة التي تزيل العراقيل أمام المستثمر.

وفي هذا الفصل سنتناول مفهوم الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة من خلال أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

المبحث الثاني: : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: مبادئ ودوافع ومحددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، لكونه عنصر مهم في التنمية سواء على المستوى الفردي أو المؤسسات أو على مستوى الدولة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الاستثمار، أنواعه، مناخه، وأدواته.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل، معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر.[2]

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

هناك أنواع كثيرة للاستثمار يمكن عرضها وفق المعايير التالية:[3]

1. من حيث طبيعة الاستثمار:
   - ✓ الاستثمار المادي: إذ يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة والتي تتمثل في الأراضي والمباني والآلات والمعدات المستعملة في النشاط.
   - ✓ الاستثمار المالي: الذي يتمثل في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة، وقد يكون الاستثمار المالي مصدر تمويل الاستثمار المادي والعكس صحيح.

[1] د.حسين عمر،المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد"الاستثمار و العولمة"، دار الكتاب الحديث، 2000، ص37.

[2] د.محمد صالح الحناوي، د.نهال فريد مصطفى، د.جلال إبراهيم العبد، تقييم الأسهم و السندات"مدخل الهندسة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الطبع ة2،2010 ، ص15.

[3] أ.د.كاظم أحمد البطاط، أ.م.د.كاظم سعد الأعرجي، د. سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دار الأيتام،عمان، الأردن، الطبعة 1، 2017،ص16.

2. من حيث الهدف من الاستثمار:[1]

- ✓ الاستثمارات التوسعية: ويكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وذلك من خلال إدخال أو إضافة منتجات جديدة من اجل توسيع الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة.
- ✓ الاستثمارات الإستراتيجية: وتهدف إلى المحافظة على بناء واستقرار المؤسسة أو المشروع، وتوصف حالة الاستثمار، هنا من توجيه أجزاء من مبالغ إيرادات المؤسسة لعدد من السنوات وتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.
- ✓ الاستثمار في مجال البحث والتطوير: هذا الاستثمار يكسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذ تكون معرضة للمنافسة الشديدة، ونجد أن هذا الاستثمار يسعى إلى تخفيض الكلفة، وتحسين نوعية المنتج عبر الزمن ويتم ذلك من خلال تكثيف الآلات وتطوير الجهاز الإنتاجي بإدخال التحسينات عليه وتكون النتيجة زيادة في قدرة المؤسسة على مواجهة المؤسسات الأخرى المنافسة في مختلف الأسواق.

3. من حيث التبعية:[2]

- ✓ الاستثمار الحكومي: يتولى الاستثمار الحكومي مؤسسات وهيئات حكومية (القطاع العام).
- ✓ الاستثمار الخاص: يتولى الاستثمار الخاص مستثمرون خواص، محليين كانوا أو أجانب (القطاع الخاص).

4. من حيث مدة الاستثمار:

- ✓ استثمار قصير: يتم الاستثمار قصير الأجل في فترة لا تتعدى السنة.
- ✓ استثمار متوسط الأجل: يكون في فترة بين السنة وخمس سنوات.
- ✓ استثمار طويل الأجل: يمتد لفترة تزيد عن الخمس سنوات.

5. من حيث مكان الاستثمار:

- ✓ الاستثمار الوطني: يقوم بالاستثمار الوطني مستثمرون محليون.

[1] أ.د.كاظم أحمد البطاط، أ.م.د.كاظم سعد الأعرجي، د.سعدية هلال التميمي،مرجع سابق،ص 16 17.

[2] د.فيصل بوطية، مطبوعة بعنوان "مدخل إلى علم الاقتصاد"،جامعة د مولاي الطاهر سعيدة، 2016 /2017، ص80 81.

- ✓ الاستثمار الأجنبي: يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر. إذن يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخيرات والمهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة مجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود(رؤوس الأموال الأجنبية) يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار.[1]

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:
هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسمالية(أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار،أما صندوق النقد الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.[2]
2. الاستثمار الأجنبي غير مباشر: (الاستثمار المحفظي) هو الاستثمار الذي يعرف على انه"استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير مباشر استثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر.[3]

[1] أ. زغيب شهرزاد،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر ،العدد الثامن، بسكرة، فيفري 2005.

[2] د.زاهد محمد ديري،أدارة الأعمال الدولية،دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص159.

[3] سحنون فاروق، "قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009،ص03.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

أولا: الأدوات المادية للاستثمار: وهي عديدة و متنوعة نستعرض أهمها:[1]

1. المشروعات الاقتصادية: وهي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، وتتنوع مجالات نشاطها بين فلاحيه وتجارية وصناعية وخدمية، ومن أهم خصائصها أنها تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد والمجتمع.
2. العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار فيها بشكلين:
   - مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي).
   - غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.
3. السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ...الخ، يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات.

ثانيا: الأدوات المالية للاستثمار: وهي أيضا متنوعة نذكر منها ما يلي:

1. الأسهم: السهم هو وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك.
2. السندات: السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي.

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996.2005، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص39 40.

المطلب الرابع: مكونات مناخ الاستثمار أو البيئة الاستثمارية

ألا: تعريف مناخ الاستثمار

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها ، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشات البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.[1]

مكونات البيئة الاستثمارية:

من الواضح أن مفهوم المناخ الاستثماري ليس مفهوما بسيطا بل يشير ضمنا إلى جملة من العوامل التي تشكل ما يسمى بالبيئة الاستثمارية وهي الآتية:[2]

الموقع الجغرافي:

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار والمحددة لاتجاهاته، فهو يؤثر عليه من خلال المزايا النسبية التي تتوافر فيه لجهة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية.

الموارد الطبيعية:

تؤثر على المناخ الاستثماري بصورة مستقلة ودورها أخد من التعاظم في ظروف زيادة الطلب عليها من جراء زيادة السكان من جهة وبسبب ندرتها المتفاقمة من جهة أخرى.

[1] د. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، قسنطينة، 2009، ص2.

[2] أيمن بدري زعيتر،مقدمة في المبادئ الاقتصادية، منشورات زينب الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2017، ص66.

الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي:

يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة في البيئة الاستثمارية، فرأس المال يتصف بالخوف والحذر الشديد، لذلك تهرب الاستثمارات من مناطق وأسواق الدول التي تسودها اضطرابات إلى مناطق الاستقرار.

البنية التحتية:

تشمل مختلف المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المنشات الاستثمارية بكفاءة، وأول هذه المرافق بيوت الخبرة الفنية والاقتصادية والمالية وبنوك المعلومات التي تقدم للمستثمر الدراسات والاستشارات التمهيدية لأي استثمار ناجح.[1]

البيئة القانونية والتشريعية:

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.[2]

[1] أيمن بدري زعيتر، مرجع سابق، ص66.

[2] كويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص10.

المبحث الثاني: مفهوم لاستثمار لأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل تلجا إليه كثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل مشاريعها، ويشكل قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، ومن خلال هذا المبحث نستعرض التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه وخصائصه، مكوناته.

المطلب لأول: التطور التاريخي لاستثمار لأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وما صاحب من زيادة في حجم ونوعية المنتجات إلى اتساع التجارة، وإلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا، وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدولة الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة، وقد قامت تلك الشركات بإنشاء الحصون والمرافئ والمستودعات كما زرعت بعض النباتات ذات الجدوى الاقتصادية فيها.

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر على حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن إيجاز تلك المراحل في النقاط التالية:

❖ **المرحلة لأولى(1800-1914)**:[1]

شهدت هذه المرحلة ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- ✓ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ✓ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- ✓ حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة.
- ✓ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

[1] أ.منور أوسرير، د.عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2.

فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية، ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه ثلثا من رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية، ومرافق البنية التحتية.

❖ **المرحلة الثانية ما بين الحربين العالميتين(1914-1945):**

من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها:

- ✓ ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ✓ انهيار قاعدة الذهب وقيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب.

في ظل هذه الظروف كان الاستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، مما يلاحظ أيضا تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

❖ **المرحلة الثالثة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945/1989):**

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع ازدهار ونمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية.[2]

ونشير أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية بروتون وودز كان إجراءا عمليا لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان المدفوعات، وليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إضافة إلى

[1] أ.منور أوسرير، د.عليان نذير،مرجع سابق.

[2] عمارة زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص34 ص35.

الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية والاقتصادية، ومن ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات وفضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعباء وتحويل أرباحه.

ولعبت الاستثمارات الخاصة دورا ضعيفا في الاقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينات مقارنة بالفترات الماضية، ولكن هذه الاستثمارات بدأت تستعيد دورها وأهميتها في أواخر الستينات وأصبحت تسيطر على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات، وبسبب تراكم العوائد النفطية في فترة السبعينات لدى الدول المصدرة للنفط، وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في البنوك الأجنبية، مما دفع هذه البنوك إلى توسيع قروضها للدول و الهيئات الخارجية، مما جعل القروض البنكية تحتل الصدارة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

❖ **المرحلة الرابعة (1990 إلى لآن):**

لقد حل تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على حين اكتسب التمويل.

من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، وحل محل المعونة الرسمية، الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر، وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية، بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.[1]

وحسب التقارير الدولية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 1998 قد بلغت حوالي 440 مليار دولار، وهي بذلك حققت زيادة مقدارها 10% مقارنة بعام 1997، وإذا تحدثنا عن تقسيم هذه الاستثمارات بين الدول، فقد بلغت حصة الدول النامية 37%، وحصلت الدول التي هي مرحلة الانتقال

[1] عمارة زودة، مرجع سابق، ص34 35.

5% كذلك فقد أشارت الإحصائيات الدولية أن التقديرات الأولية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بلغت حوالي 1119 مليار دولار في عام 2000، أي بزيادة نسبتها 14% مقارنة بعام 1999، قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 80% أي ما يقارب 899 مليار دولار، بينما بلغت حصة الدول النامية 17%، أما الدول المتنقلة حوالي 3% أي ما يقارب 30 مليار دولار، هذه الأرقام تشير إلى أن التدفقات الاستثمارية المباشرة تزداد بحجم كبير خلال هذه الفترة.

لقد تركزت أغلب الاستثمارات في الدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، أما بالنسبة للدول النامية فتركزت أساسا في منطقة آسيا كجمهورية الصين الشعبية وهونغ كونغ، أما أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أمريكا اللاتينية فقد تمركزت في دولتي البرازيل والأرجنتين.[1]

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

مفهوم لاستثمار لأجنبي المباشر:

ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك،أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(OECD)معيار دولي في هذا السياق حيث اشترطت أن لا تقل حصة المستثمر الأجنبي في رأس المال عن 10% من إجمالي رأس المال.[2]

تعريف المنظمة العالمية للتجارة(OMC):الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجدة في بلد ما(البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى(الدول المضيفة مع نية تسييرها).

[1] عمارة زودة، مرجع سابق، ص 34 35 .

[2] سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص63.

تعريف صندوق النقد الدولي(FMI): الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج بلد المستثمر من أجل أن تكون القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة.[1]

خصائص لاستثمار لأجنبي المباشر:[2]

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية.
- ✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاع المشروعات التي تستخدم فيه.
- ✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- ✓ يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة، روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد الضيف.
- ✓ وقد اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10%و100%، فإذا كانت النسبة أقل من 10% فهنا

[1] عامر عبد الرحيم،بن سعيد محمد،أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد - حالة الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2014)،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد01، ص88.

[2] دلال بن سمينة،الاستثمارات الأجنبية المباشرة"محدداتها، آثارها، وتوجهاتها"،دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة 01، ص11.

تسجل محاسبيا على أنها استثمار في المحفظة(استثمار أجنبي غير مباشر)، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة.[1]

المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[2]

- ✓ **رأس المال لأولي:** وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.
- ✓ **لأرباح المعاد استثمارها:** وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص(طبيعي أو معنوي)أجنبي .

وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

- ✓ **القروض داخل الشركة الواحدة:** وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

[1] دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص12.

[2] عبد الكريم بعداش،مرجع سابق، ص51 .

المطلب الرابع: أشكال لاستثمار لأجنبي المباشر

لاستثمار المشترك joint venture :[1]

يرى كولدي klolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان–أو شخصيتان معنويتان–أو أكثر من دولتين مختلفتين أو يشارك فيه طرفان–أو شخصيتان معنويتان–أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية.....الخ.

من واقع لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول:إن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:

- ✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي دخل دولة الطرف المضيف.
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركة استثمار مشترك.
- ✓ ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر–الطرف الأجنبي أو الوطني–حصة في رأس المال

بمعنى: أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجي بصفة عامة.

وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجي.

أو تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقدم السوق.

- ✓ في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة أو اتفاقيات

[1] د. سامح عبد المطلب عامر،إدارة الأعمال الدولية، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2010، ص198

التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح فالأول يشمل أنواع الاتفاقيات أو العقود المذكورة كلها أو بعضها- والتي تمثل استثمارا غير مباشر- بالإضافة إلى الحق في الإدارة كشرط ضروري.[1]

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأجنبي Wholly-owned FDI:[2]

تمثل مشروعات الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب ستتضح فيما بعد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة و سلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات.

- ✓ وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا(بل ترفض في بعض الأحيان)في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية.
- ✓ يضاف إلى ما سبق أن المنطلق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدولة بدخول الاستثمارات، سواء كان هذا على شكل استثمارات مشتركة، أو عقود بالترخيص لإنتاج سلعة معينة، أو عقود واتفاقيات الإدارة أو خلاف ذلك، فالاختلاف فقط يكمن في الدرجة وليس النوع سواء الاستثمار وشكله، أو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية.

[1] د. سامح عبد المطلب عامر، مرجع سابق، ص199.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، لبنان، 2001، ص487.

الاستثمار في المناطق الحرة Free-Zones:

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.[1]

مشروعات أو عمليات التجميع Assembly operations:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني-عام أو خاص-يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين- سيارة مثلا-لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ...الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي متفق عليه.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أم الطرف الوطني.أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أم بآخر في مشروع الاستثمار فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشرة في مجال الإنتاج التي سيأتي عرضها فيما بعد مثل:عقود التصنيع وعقود الإنتاج.

ويكون الهدف الأساس لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة.[2]

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2014، ص44.

[2] د.سامح عبد المطلب عامر، مرجع سابق، ص203 204.

الشركات متعددة الجنسيات كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي:

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة و تتوسع في نشاطها إلى دولة أخرى تسمى الدول المضيفة، وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات

أن يتم استخدام كلمة Transnational بدلا من كلمة Multinational وكلمة corporation بدلا من كلمة entreprise واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي.[1]

خصائصها:[2]

1. ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة.
2. التوسع الجغرافي.
3. السمة الاحتكارية.
4. القدرة على المساهمة في الإنتاج والاستثمار العالمي.
5. إقامة التحالفات الإستراتيجية.
6. تعبئة المدخرات و الكفاءات العالمية.
7. تمارس أعمالها في ظل أنظمة مختلفة.

[1] كريم نعمه، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو، بلغاريا.

[2] د. إبراهيم محمد القعود، الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا، مجلة العلوم القانونية و الشرعية، العدد 08، الزاوية، ليبيا، ص34 35 36.

المبحث الثالث: مبادئ ودوافع ومحددات وآثار لاستثمار لأجنبي المباشر

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لمبادئ ودوافع ومحددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب لأول: مبادئ لاستثمار لأجنبي المباشر[1]

1) **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.
2) **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس الأموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين.

أ -**مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- ✓ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- ✓ وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.
- ✓ **مبدأ لاستقرار:** يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العا لم الخارجي

وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- ✓ أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- ✓ أخطار الحروب والانتفاضات.
- ✓ أخطار تحويل رأس المال.

[1] رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص12

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر(أسبابه)[1]

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر شعار كل الدول النامية وغايتها وهي تسعى جاهدة لجلب ما أمكن منه لتحديد اتجاهاته بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وهنا السؤال يطرح نفسه: ما هي أسباب ظهور الاستثمار الأجنبي؟

- **السبب الأول**: امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للاقتصاد الوطني درجة من التنويع تشتد الحاجة إليها كلما كان ذلك الاقتصاد أكثر اعتمادا على عدد قليل من السلع التصديرية أو على سلعة واحدة كالنفط مثلا وهذا من شأن الدول العربية.
- **السبب الثاني**: تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني و لا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات قليلة، أو يخشى ارتفاع أسعارها كثيرا في المستقبل أو يتوقع تعرض عمليات التوريد منها لعراقيل خارجية أو تكون سلعا إستراتيجية وقد تكون هذه السلع مواد خام، نصف مصنعة، أو سلع جاهزة كما قد تكون سلع زراعية أو صناعية.
- **السبب الثالث**: تأمين خطوط تكاملية للصناعات القائمة أو التي يخطط لقيامها، داخل الاقتصاد الوطني وعلى الأخص تلك السلع التي تحتاجها هذه الصناعات في العمليات الإنتاجية.
- **السبب الرابع**: الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار كإيجاد الأراضي وأجور العمال، مقارنة بالمستويات العالمية السائدة في الدول الصناعية.
- **السبب الخامس**: الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول والتي قد تتوفر على نفس الدرجة لدى الدول الصناعية الغنية.
- **السبب السادس**: انخفاض شدة المنافسة في الجودة و السعر في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على المنتجات في البلد المضيف.
- **السبب السابع**: الإسهام في تدويل المنتجات وخلق منتجات ذات شهرة وجودة عالية وتكوين النشاط المزاول بصفة فعالة.

[1] سنوسي بن عومر،فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص -،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص10

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات و العابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدول المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع و تسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، و تسيير الأعمال.[1]

[1] أ.حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-مجلة جسر التنمية، العدد32، الكويت، 2004، ص6.

الشكل رقم (1-1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

محددات لاستثمار لأجنبي المباشر في الدول المضيفة

تسيير لأعمال

- دعم وتعزيز لاستثمار وتتضمن تحسين المناخ لاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية الازمة.
- الحوافز لاستثمارية.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء لإدارة.
- الراحة لاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها.
- خدمات ما بعد لاستثمار.

إطار سياسات لاستثمار لأجنبي المباشر

- لاستقرار لاقتصادي والسياسي ولاجتماعي.
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
- معايير معاملة فروع الشركات لأجنبية.
- سياسات العمل وهيكل لأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك).
- لاتفاقيات الدولية حول لاستثمار لأجنبي المباشر.
- سياسة وبرامج الخصخصة.
- السياسات التجارية (التعرفة الجمركية، سياسة الحماية الوطنية) ترابط لاستثمار لأجنبي المباشر والسياسات التجارية.
- السياسة الضريبية.

المحددات لاقتصادية

عوامل السوق	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.	توفير الموارد الخام.	كلفة لأصول والموارد.
معدل نمو السوق.	عمالة رخيصة غير كفؤة.	كلفة المدخلات لأخرى مثل كلفة النقل ولاتصلات وكلفة السلع الوسيطية.
قدرة الوصول إلى لأسواق العالمية.	عمالة كفؤة.	
	توفير التكنولوجيا ولابتكارات.	

المصدر: أ.حسان خضر، مرجع سابق، ص7 .

وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.[1]

المطلب الرابع: آثار لاستثمار لأجنبي المباشر.

ا لآثار لايجابية (لأهمية):

1. تعتبر العملية الاستثمارية من العمليات الاقتصادية الفاعلة التي من شأنها العمل على رفع مستوى الدخل القومي مما ينعكس على الدخل الفردي مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد والعمل على تدني معدلات التضخم كما تعمل على رفع قدرة الأفراد في الحصول على ما يحتاجونه من السلع الأساسية بسهولة ويسر.
2. تعتبر العملية الاستثمارية أداة من أدوات التنمية الاجتماعية التي من شأنها العمل على تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل أمام المتعطلين في المجتمع مما ينعكس على السلوك الاجتماعي للفرد.
3. توفير ما يحتاجه السوق المحلي من سلع وخدمات وبأسعار مناسبة قد تكون أفضل وأجود من السلع التي يتم استيرادها من الخارج.[2]
4. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
5. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
6. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.[3]

[1] أ.حسان خضر، مرجع سابق، ص7.

[2] د.عطا علي الزبون، إدارة الاستثمار، دار زمزم، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2017، ص97 98.

[3] كويدري كريمة، مرجع سابق، ص51.

الآثار السلبية (مخاطر):

1. مخاطر التبعية التكنولوجية: معناها أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانة أو ابتكار منتجات جديدة، أو ما يتصل بها من طرق تنظيمية، وترجع حالة التبعية هذه إلى انعدام أو نقص الموظفين الأكفاء اللازمين لأعمال الإنتاج في المصانع.
2. المخاطر المحتملة على ميزان المدفوعات: المؤيدون لفكرة الاستثمار الدولي يجدون في الاستثمارات آثارا إيجابية على الدول المضيفة، نظرا لزيادة تلك الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات لسببين:

- ✓ الاستثمارات الدولية تحقق زيادة من الواردات فيما يخص السلع والخدمات، حيث يمكن ملاحظة شيء من عدم المرونة في نمط الواردات، ويرجع ذلك إلى نسب مشتريات المواد الأولية لهيكل الإنتاج الذي تم بناؤه.
- ✓ تسبب تلك الاستثمارات المزيد من الضغوط على حالة ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الاستثمارات الدولية، وإذا ما حلل أثر الأسعار على ميزان المدفوعات التجاري تبرز حقيقة مهمة، وهي أن الروابط التي تربط البلد المضيف مع البلدان المتقدمة من خلال الاستثمارات الدولية تحولها إلى منطقة ذات تضخم عال ومتزايد.

3. يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولية نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمنا باهظا نظير ما يقدم من معرفة تقنية.[1]
4. تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من العوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات.[2]

[1] د.جمال الدين برقوق، د.مصطفى الكافي، أ.ميريام محمد، أ.يوسف الكافي، إدارة الاستثمار، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة 2016،01، ص، 272.

[2] د. مصطفى العبطلله الكفري، لاستثمالر لأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة اللآثاء لاقتصادية الثالثة و العشرون حول لاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، 2010.

5. يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو صغيرة الحجم.
6. يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية والصناعات البيتروكيماوية، وصناعة الإسمنت والأسمدة.[1]

[1] د. مصطفى العبدلله الكفري، مرجع سابق.

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المبحث سنتناول أهم ومختلف الآراء والنظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجه نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الأتي:[1]

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
2. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
4. إن ما تتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
5. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

- ❖ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.
- ❖ التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول والدولة الأم للشركات الأجنبية.

[1] د.عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2001، ص11.

- ❖ قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية والدولة المضيفة.
- ❖ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، وعليه يترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.[1]

النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دول لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد،

حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماكدوجال (1960) وأيضا كيمب (1961-1946) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في منتهى البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال(أي العائد) سيكون مرتفع.[2]

[1] د.عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص12.

[2] خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر –دراسة تحليلية للفترة - ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص19.

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج والميزة الاحتكارية

نظرية دورة حياة المنتج:

ركزت نظرية فيرنون "دورة حياة المنتج" أساسا على تفسير نمط التجارة العالمية، ولكنها تفيد أيضا في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أوضحت النظرية أن نفس الشركات الرائدة في تقديم منتج معين في سوق بلدها تقوم بالاستثمار المباشر خارجيا لإنتاج المنتج للاستهلاك في الأسواق الأجنبية. ويرى فيرنون أن الشركات في مرحلة معينة من دورة حياة المنتج (مرحلة المنتج النمطي standardization) وحينما تكون السوق

مشبعة يكون أساس المنافسة هو السعر، وخفض التكاليف و حينئذ تنقل الشركات الرائدة الإنتاج للدول النامية من خلال الاستثمار المباشر، حيث التكاليف أفضل وهي الطريقة الأفضل لخفض التكاليف.[1]

الشكل رقم (2-1): دورة حياة المنتج

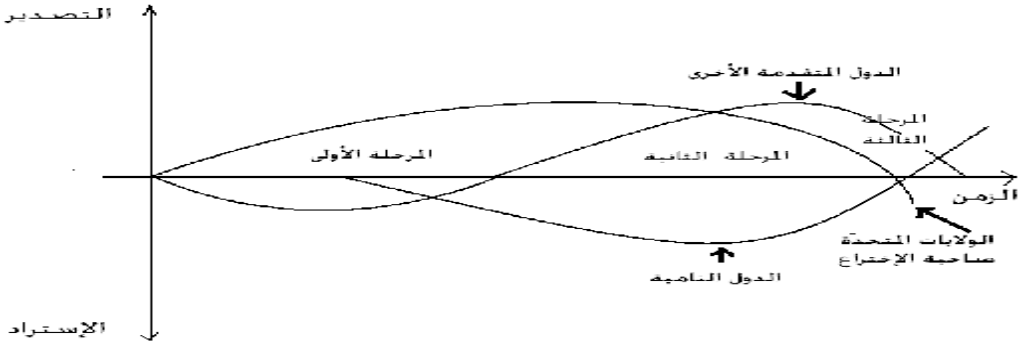

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، مرجع سابق، ص401.

ملحوظة: هذا الشكل يوضح ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد،أي كل منحنى يمثل دورة حياة لنفس المنتج.

[1] أ.د.حسين حريم، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، الطبعة الأولى، 2015، ص69 70.

نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر النموذج الاحتكاري أولا في تحليل هايمر (1960 – 1966 – 1976) عن الشركات متعددة الجنسيات فوفقا لهايمر فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي.

تركز تلك النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على قدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم (كيم ولين 1978).

فعلى سبيل المثال أوضح هايمر أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية.

تلك المميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.

والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال فعلى سبيل المثال قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو إنخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير أو التميز الإداري والضريبي أو المميزات الإدارية أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة. وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث

الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.[1]

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سابق، ص25 26.

المطلب الثالث: نظرية عدم كمال السوق و النظرية الإنتقائية

نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي: [1]

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
3. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

[1] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص16 17.

النظرية الانتقائية لجون دينيج:

تعد النظرية الانتقائية "لجون دينيج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "دينيج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي: [1]

- ✓ مزايا الملكية: تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل:التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة مزايا الحجم كالقدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير.
- ✓ مزايا الموقع: والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.
- ✓ مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية : حيث يكون الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية.

[1] خيالي خيرة، مرجع سابق، ص28.

المطلب الثالث:نظرية توزيع المخاطر والحماية ونظرية الموقع

نظرية توزيع المخاطر:

يرى كوهين في 1975 أن الشركات تستثمر في الخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها وهذا بتوزيع أنشطتها بين الدول غير المتشابهة وغير المرتبطة ببعضها البعض ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار وفقا للبيئة الاستثمارية.

فحسب الدراسة التي قام بها ليكج في 1989 أكدت نتائج كوهلين في أن استمرار نمو الشركات الأجنبية يعود أساسا إلى التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية (المضيفة)، ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج ....الخ أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات

[1] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا -مصر و الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013/2012، ص21 .

الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.[1]

نظرية الموقع:

تهتم نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون حقلا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسية في الدول المضيفة، وكما يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وحسب "Dunning" فإن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة....الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، وعليه تؤثر العوامل الموقعية على قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في هذه الدولة أو التصدير إليها أو لغيرها من الدول الأخرى.[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار، مرجع سابق، ص399.

[2] دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص43 44.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق ندرك أن الاستثمار الأجنبي كان ولا يزال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسن مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول المضيفة.

مقدمة:

تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد إلى المستوى الدولي، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية.

يتكون اقتصاد كل مجتمع من مجموعة أسواق مكملة لبعضها البعض، ومن بين هذه الأسواق نجد سوق العمل، والذي يعتبر أهم الأسواق بصفته العصب الحساس للعملية الإنتاجية لما ينتج عنه من سلع وخدمات تحدد مستوى الناتج الوطني، والذي بدوره يعبر عن قوة الدولة بقوة اقتصادها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على المفاهيم المرتبطة بالتشغيل وسوق العمل وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية:

المبحث لأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل وسوق العمل

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

المبحث الثالث: التحليل التقليدي للتشغيل والبطالة

المبحث الرابع: التحليل الحديث للتشغيل والبطالة

المبحث لأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل وسوق العمل

سنحاول في هذا المبحث الوقوف عند أهم المفاهيم الأساسية الخاصة بالتشغيل وسوق العمل بالإضافة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة.

المطلب لأول: العمل والتشغيل

ألا: مفهوم العمل:

يقصد بالعمل هو كل مجهود اختياري يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية، سواء كان هذا الجهد عضليا أو ذهنيا، ويترتب على ذلك خلق منفعة أو زيادتها وفي مقابل ذلك الحصول على أجر. وعلى هذا الأساس فلكي يكون الجهد المبذول عملا بالمعنى الاقتصادي، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط هي:[1]

- ✓ أن يكون عملا بشريا وهذا الشرط يستبعد الجهد المبذول من عناصر غير بشرية.
- ✓ أن يترتب عليه إنتاج سلعة أو خدمة، فأي جهد يبذل ولا يترتب عليه إنتاج سلعة أو خدمة لا يدخل ضمن عنصر العمل.
- ✓ أن يكون هذا العمل اختياريا وليس إجباريا.
- ✓ أن يكون هذا الجهد مقابل أجر. أي أن الجهد المبذول الذي لا يحصل مقابله على أجر لا يدخل ضمن العمل بالمعنى الاقتصادي.

ثانيا: مفهوم التشغيل:

يعتبر مفهوم التشغيل في حركة دائمة، حيث لم يتم تعريف مضمونه بصفة واضحة، إلا أنه هناك محاولات لتعريفه، ومن بينها تعريف «**باتريك بولرو**»: يتمثل التشغيل في القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل، نظرا للتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة لسوق العمل .[2]

---

[1] مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، 2008، ص135

[2] رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص69

كما يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل لتستعمل فيه هذه المؤهلات.[1]

ثالثا: علاقة العمل بالتشغيل

غالبا ما يتداخل مفهوما العمل (Travail) والتشغيل (Emploi)، ويعود الاختلاف أساسا إلى الفترة المرجعية التي يقاس فيها حجم الثاني، وإلى اعتبارات تتعلق بالعائد المادي، كما أن عدم العمل لا يتوافق كليا مع البطالة. فالتشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديدا من حيث اشتغالها، بطالتها، توزيعها في ميدان الشغل....الخ. وقد يعني التشغيل استخدام جزء من العمل الاجتماعي لمنصب عمل أو تنظيم أو استخدام قوة عاملة على أحسن وجه. وبالمقابل يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف إذ يرتبط كل منهما بالمنصب المالي واشتغال المنصب الشاغر. ويرتبط التوظيف أساسا بالوظيفة التي يوفرها. والتي تعني بدورها مجموع ما كلف به العامل من مهام وأعمال استنادا إلى خصوصية المنصب. وما يتطلبه من مؤهلات. أما العمل فيبقى في إطاره الاجتماعي الواسع مصدر للثروة والمنفعة.[2]

المطلب الثاني: أهمية التشغيل

يمكن إيجاز أهمية التشغيل في النقاط التالية:[3]

- ✓ زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.
- ✓ تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء النص الخاص وراء حق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.

---

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في الجزائر الفترة ما بين 2010-2014، مجلة العلوم الانسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 48، الجزائر، 2017، ص 326

[2] وراد فؤاد، الحماية الاجتماعية والتشغيل (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2008-2007، ص64

[3] بغداوي جميلة، أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2016-2017، ص132

- ✓ القضاء على فوارق العنصرية أو إضعافها، وتحقيق المساواة بين الأفراد وذلك نتيجة لاشتداد الطلب على العمل من جانب أصحاب العمل.
- ✓ العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.
- ✓ التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة.

المطلب الثالث: سوق العمل وخصائصه

ألا: مفهوم سوق العمل

- يعرف على أنه: الوسط الذي يبحث فيه العاملون لبيع خدماتهم، ويسعى أصحاب العمل لاستئجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليها.
- منظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل، وفرص العمل المتاحة.[1]
- سوق العمل هو ذلك السوق المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت، وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من عمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة.[2]

[1] عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل العربي، عمان، 2007، ص3

[2] بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2010-2011، ص 4

ثانيا: خصائص سوق العمل

أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق:[1]

- ✓ **غياب المنافسة التامة:** يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة، بسبب نقص المعلومات المتعلقة بفرص التوظيف المتاحة ذات الأجور العالية، وعدم الرغبة لدى العمال للحركة والانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.
- ✓ **تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التقني:** وينعكس أثر هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين، المظهر الأول في انتشار البطالة عند إحلال الآلة محل اليد العاملة، وهو ما يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري، ويتمثل المظهر الثاني في تغيير احتياجات بعض الوظائف من اليد العاملة نتيجة التقدم التقني، والذي يتطلب خبرات ومستوى تعليم أعلى بما يكفل سلامة وفعالية التعامل مع الآلة، والتقليل من حجم البطالة جراء هذا التقدم التقني يستدعي تعليم مستمر واكتساب خبرات جديدة تماشيا مع مستجدات التقنية.
- ✓ **سهولة التمييز أو التفرقة بين خدمات العمل** : ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية بسبب اللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة...
- ✓ **بالنسبة لجانب الطلب بسوق العمل:** الطلب على العمل طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العمل في إنتاجها. إذا الطلب على العمل يعكس مباشرة إنتاجية العامل، على عكس الطلب على السلع الأخرى التي تطلب للمنفعة المباشرة التي يمكن الحصول عليها من خلال استهلاكها.
- ✓ **بالنسبة لجانب العرض:** ارتباط عرض العمل بمغيرات متعددة لا تقتصر على الأجر فقط (استحالة الفصل بين خدمة العمل والعامل)، وهنا يبرز أهمية العوامل غير النقدية في تحديد حجم العرض بسوق العمل.

[1] محمد ابراهيم مقداد، مازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، مساق تدريسي لطلبة الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 68

المطلب الرابع: مفاهيم أساسية في سوق العمل

ألا: القوى العاملة (Labor Force)

يطلق على جميع الأفراد العاملين الذين يرغبون في العمل بأجر في أي وقت، والذين لا يعملون بأجر لكنهم يرغبون في العمل وهم المتعطلون.أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي جرى إيقافهم عنها بصفة مؤقتة فلا يعدون جزءا من القوى العاملة، وعليه فإن إجمالي القوى العاملة يشمل العاملين والمتعطلين.[1]

ثانيا: عرض العمل والعوامل المؤثرة فيه[2]

المقصود به عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أي المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين (15-65) سنة ويسمى بالسكان الفعال (active population) أو القوى البشرية بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات التي تعوق القيام به وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة أو تزيد على (65) سنة ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي ويسمى بالسكان غير الفعال(Non active population).

العوامل المؤثرة في عرض العمل:

- **العوامل الديمغرافية:** مثل (الحجم الكلي للسكان، معدل النمو السكاني، طبيعة الهرم السكاني).
- **العوامل لاقتصادية:** وتتمثل في:
  - ✓ **معلات لأجور:** حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين مقدار العرض من السلعة أو الخدمة وسعرها في الأحوال الإعتيادية وبثبات العوامل الأخرى المؤثرة.

---

[1] نوال حجي حمود الحربي، عوامل البطالة في مدينة الرياض الخصائص والآثار، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،جامعة الملك سعود الرياض، العدد 65، السعودية، 2016، ص6

[2] خالد حيدر عبد علي، دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في اقليم كوردستان، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 26، العراق، 2011، ص198 ص199،ص200

- ✓ **حالة الدورة لاقتصادية:** أي حسب حالة الاقتصاد فإن كانت تمر بمرحلة الانتعاش مثلا فإن ذلك يعني أن الأجور ستزداد والأخيرة ستؤدي إلى زيادة المعروض من العمل، والعكس صحيح في مرحلة الركود.
- ✓ **المستوى العامالأسعار:** يؤثر المستوى العام للأسعار على عرض العمل حيث وبشكل عام مع ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض في مستوى المعيشة وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي، فيسعى العامل إلى زيادة ساعات عمله أو إدخال أفراد آخرين من أسرته إلى سوق العمل وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض العمل.
- ✓ **متغيرات أخرى:** مثل مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو معدل الاستثمار الكلي أو معدل الإنفاق الحكومي أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

➢ **العوامل لاجتماعية وتضم:**

- ✓ مركز العمل في المجتمع.
- ✓ موقف المجتمع من عمل المرأة.
- ✓ المستوى الثقافي.
- ✓ عوامل أخرى كالحالة الصحية، المعتقدات الدينية.

➢ **العوامل السياسية:** وتتمثل بشكل عام بالعوامل السياسية الداخلية والتي تنحصر بالضغوط التي تمارسها النقابات العمالية على السلطات الحكومية لتخفيض عرض العمل مثلا بهدف زيادة الأجور، من الممكن أن تؤثر النقابات على مستوى عرض العمل من خلال أمور كثيرة منها المطالبة بتخفيض ساعات العمل اليومية أو رفع الحد الأدنى لسن العمل...الخ.

➢ **العوامل القانونية:** وتتمثل بالتشريعات الخاصة التي تنظم سوق العمل من حيث:

- ✓ تحديد ساعات العمل اليومية.
- ✓ تحديد الحد الأدنى والأعلى لسن العمل للرجال والنساء.
- ✓ التشريعات الخاصة بالسماح بالهجرة من وإلى المدن بشكل خاص، وما يخص مكاتب تنظيم العمل.[1]

[1] خالد حيدر عبد علي، مرجع سابق، ص200

ثالثا: الطلب على العمل والعوامل المؤثرة فيه

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها. [1]

العوامل التي يتوقف عليها الطلب على العمل:

هناك عدة عوامل تؤثر في الطلب على العمل هي ما يلي: [2]

- معدل الأجر:

يعتبر معدل الأجر هو المحدد الرئيسي للطلب على العمل وعلى مستوى التشغيل والتوظف فكلما انخفض الأجر زاد مستوى التشغيل.

- معدل النمو الاقتصادي:

كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الطلب على العمل والعكس صحيح، وذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الحقيقي الذي ينعكس في صورة زيادة في كميات السلع والخدمات وبالتالي زيادة في الطلب على عنصر العمل.

- حجم الاستثمار في الدولة:

يزداد الطلب على العمل كلما زاد حجم الاستثمار في دولة ما لأن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل.

- التطور التكنولوجي:

---

[1] أحمد قديد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب من سنة 1993 إلى سنة 2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2009-2010، ص20

[2] فوزية سالي، اقتصاديات العمل، منشورات جامعة الزعيم الازهري، ص28

التطور يؤثر على الطلب على عنصر العمل بطرقتين سلبية وأخرى إيجابية، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام كثيف لرأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل وبالتالي ينخفض الطلب على العمل والعكس صحيح، فإذا كان التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل.

- القوانين والأنظمة:

هناك قوانين تلزم أصحاب العمل بتوظيف أشخاص من أعراق معينة أو من مناطق جغرافية معينة، كذلك فإن الطلب على العمل من هذه الفئات يزداد وفقا لهذه القوانين.

- مستوى الطلب على السلعة في سوق الإنتاج:

كلما كان الطلب على سلعة ما كبيرا كلما كان الطلب على عنصر العمل الذي ينتج تلك السلعة كبيرا، والعكس صحيح فإن كان سوق المنتجات يعاني من فائض إنتاج أو ندرة في الطلب على السلعة فإن الطلب على عنصر العمل الذي ينتج تلك السلعة سينخفض.

- نقابات العمل:

تؤثر في الطلب على العمل لأن لها دورا في التأثير على مستوى الأجر السائد وبالتالي يؤثر ذلك على مستوى الطلب على عنصر العمل.[1]

[1] فوزية سالتي، مرجع سابق، ص30

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

تعد البطالة من الظواهر التي حازت على أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة، باعتبارها آفة تنخر في جسد المجتمع، مما جعلها تحتل مكانة مهمة في البحث والتحليل، لارتباطها المباشر بمختلف نواحي الحياة. وإذا كانت ظاهرة البطالة قد شكلت معضلة المجتمعات في الماضي والحاضر، فهي اليوم وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية تمثل الظاهرة الأخطر في معظم دول العالم.

المطلب لأول: مفهوم البطالة وقياسها

مفهوم البطالة:

- تعرف البطالة – حسب منظمة العمل الدولية (ILO)– على أنها"الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه والذين يقبلون به عند مستوى الأجر السائد ولا يجدونه".[1]
- حسب هيئة الأمم المتحدة (ONU)"يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل لا مأجور ولا حر، رغم أنه يتاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه.[2]
- البطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، راغبا فيه باحثا عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، ولا تتوفر لديه فرصة للعمل.[3]

معدل البطالة:

يعد معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما ومقياسا للتغيرات التي تحدث في سوق العمل. ومهما يكن شكل أو نوع البطالة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية فهي تعبر عن كمية من وقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة ويحسب معدل البطالة رياضيا وفق المعادلة الآتية:[4]

---

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص80

[2] لمريني نجلاء، البطالة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد–تلمسان–، الجزائر، 2013–2014، ص56

[3] بريقل هاشمي، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 3، 2014

[4] سكنه جهيه فرج، أسباب ومصادر البطالة في البصرة 2003–2011، جامعة البصرة –مركز دراسات البصرة الخليج–، ص166

معدل البطالة = (عدد العاطلين/عدد قوة العمل)*100%

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تبين الأدبيات الاقتصادية أنواعا متعددة من البطالة، وتختلف هذه الأنواع تبعا للسبب الذي يشكل أساس هذه الظاهرة، ومن أهم هذه الأنواع:

البطالة لاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للمشتغلين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين الباحثين عن عمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة العمل مع جانب العرض.وهذا يتطلب توفير مركز للمعلومات الخاصة بفرص التشغيل، الذي من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وبكفاءة أكبر.[1]

البطالة الهيكلية:

يقصد بها ذلك النوع من البطالة التي تصيب جانبا من قوة العمل، نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي، تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، وخبرات ومهارات المتعطلين عن العمل، الراغبين فيه، والباحثين عنه، نتيجة وجود خلل في هيكل الاقتصاد بأسره.

وتعود هذه التغيرات إلى التغيرات في هيكل الطلب على السلع والخدمات، وإلى التغير في الفن التكنولوجي المستخدم، وإلى حدوث تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو نتيجة انتقال الصناعة إلى أماكن توطن جديدة.[2]

---

[1] محمد جلال مراد، البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

[2] سليمان خصاونة، اقتصاديات العمل والبطالة، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر، 2015، ص56

البطالة الموسمية Seasonal unemployement:

هي بطالة تحدث عند انقضاء الرواج الاقتصادي في قطاع اقتصادي معين أثناء مدة معينة من السنة ومن أمثلتها انتهاء موسم الحصاد،أو انتهاء موسم السياحة الصيفية، أو انتهاء موسم صيد الأسماك.

البطالة المقنعة Disguised unemployement:

هي بطالة ناتجة من وجود عمالة زائدة عن الحاجة، ويمكن الاستغناء عنها من دون الأضرار بالعمل، وغالبا ما تتقاضى هذه العمالة أجورا أعلى من مساهمتها في الإنتاج، ويوجد هذا النوع من البطالة في الأجهزة الحكومية.

البطالة السلوكية Behavioral unempoyement:

هي بطالة ناتجة عن أحجام بعض العمالة عن المشاركة أو الانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لتلك الوظائف.

البطالة المستوردة Imported unemployement:

هي بطالة ناتجة عن استحواذ(العمالة غير المحلية) على وظائف معينة مما يقلل فرص العمل المتوافرة للعمالة المحلية.

البطالة المكشوفة (السافرة) Visible unemployement:

ويقصد بالبطالة المكشوفة، البطالة الناتجة عن زيادة عرض العمل عن الطلب عليه، خاصة فئة العمالة غير الفنية التي لا يمكن استخدامها في الزراعة و الصناعة الحديثة، لأنها تحتاج إلى كفاءة و مهارة فنية تتلاءم مع طرق الإنتاجية الحديثة.[1]

[1] سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010-2011، ص 217

البطالة لاختيارية والبطالة لإجبارية Voluntary and Involuntary Unempmoyement:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عندما يترك عمله، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله وقت الفراغ، لتوفر مصدر آخر للدخل، أو من أجل أن يتفرغ لعملية البحث عن عمل أفضل ويوفر له دخلا أعلى، فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبر عليه العامل.

البطالة الإجبارية،

فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل إجباري، من غير رغبته واختياره،حيث يقوم أصحاب العمل بتسريح العمال، بالرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، عند مستوى الأجر السائد في السوق، وتحدث كذلك نتيجة عدم قدرة الداخلين الجدد لسوق العمل، من إيجاد فرص عمل بالرغم من بحثهم الحثيث عنه، ورغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، عند مستوى الأجر السائد في السوق، ويظهر هذا الوضع عادة في فترات الكساد، ويكون هذا النوع من البطالة بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية.[1]

المطلب الثالث: آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد السواء، ويمكن حصر آثار البطالة على العموم في:

لآثار لاقتصادية:

من الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضا انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. كما للبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة نوجزها في الآتي:[2]

---

[1] فريد بختي، دراسة تحليلية وقياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ * VECM* 1970-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء INPS، الجزائر، 2005، ص20

[2] نعيمة يحياوي، علي رحال، سامية لحول، فتيحة بن أم السعد، فعالية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في مواجهة ظاهرة البطالة، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد2، الجزائر،2015،ص9

- ✓ تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.
- ✓ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- ✓ تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.
- ✓ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانا إلى الإضرابات والمظاهرات.
- ✓ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل.

الآثار لاجتماعية:[1]

- ✓ إن زيادة عدد العاطلين يمثل التربة الخصبة والبيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة، فعجز العاطل عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق الشرعية، يضطره إلى اللجوء إلى الجريمة لتحقيق هذا الإشباع.
- ✓ ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الأسري في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.
- ✓ إن إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة غير الشرعية لدى الشباب.
- ✓ تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية، خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس الأسرة.

---

[1] سويد ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر–ولاية بسكرة نموذجا–، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، الجزائر، 2015، ص7

المطلب الرابع: سياسات معالجة البطالة

كل مجتمع يتبع سياسة خاصة في الحد من البطالة من أجل الوصول إلى التوظيف الكامل. ومعروف أن سوق العمل مرتبط كليا بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وتركيبه وشكل إدارته. ومن أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة:[1]

- ✓ تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد.
- ✓ إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.
- ✓ يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.
- ✓ استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة يفتح مجالا للعاطلين عن العمل.
- ✓ الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشات الخاصة.
- ✓ خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة.
- ✓ منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.
- ✓ منع استخدام الأحداث في العمل.
- ✓ تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص.
- ✓ دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين.
- ✓ إنشاء مكتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل.
- ✓ تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة العمل.

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 148ص149

المبحث الثالث: التحليل التقليدي للتشغيل والبطالة

لطالما تم اعتبار سوق العمل من بين أهم القضايا والمسائل التي تم البحث فيها من طرف المفكرين، وذلك لأهمية هذا الموضوع كونه تحدي اجتماعي واقتصادي في نفس الوقت، فاختلفت المدارس والمذاهب في تحليل مشاكل هذا السوق وتوازنه بالذات. ويتطلب دراسة التحليل التقليدي معرفة مبادئ مدارسه (الكلاسيكية، الكينزية) ودراسة كل من دالة الطلب على العمل وعرضه، ثم نتعرض لمستوى الأجر والعمالة التوازنين اللذان يحددهما السوق.

المطلب لأول: افتراضات التحليل الكلاسيكي لسوق العمل ولانتقادات الموجهة له

ألا: افتراضات التحليل الكلاسيكي[1]

ترتكز مسألة التشغيل في الاتجاه الكلاسيكي على مبدأ التوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، إذ لا مجال لوجود تعارض بينهما، ذلك أن الفرد حيث ما سعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية وتعظيم منفعته الخاصة فإنه بالضرورة يحقق مصلحة الجماعة دون علمه وإدراكه.

وانطلاقا من هذا المبدأ، استحدث آدم سميث A.Smith مفهوم" اليد الخفية "التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه وتعمل على توازنه، مما لا يدع مجالا لتدخل الدولة في وضع أو سن شؤون أو تشريعات خاصة بسوق العمل، إذ ينحصر دور الدولة في مجال توفير الأمن والرعاية الصحية، أي القيام بوظائف تقليدية لا تمت للنشاط الاقتصادي بأي صلة.

ومجمل آراء هذه المدرسة حول مسألة التشغيل يرتبط ببعض المفاهيم الأخرى، كالثروة التي يعتبرها آدم سميث A.Smith" ذلك الدخل أو الأموال المادية التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يتحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة أو من المبادلة، فالمصدر الأساسي للثروة هو العمل ".

[1] عجاس سهام، واقع سياسة التشغيل، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية (بحوث ودراسات)، جامعة جيلالي ليابس بلعباس، العدد 6، الجزائر،2016، ،ص7

ويمكن استخلاص أن مصدر الربح أساسا يكمن في العمل أو قوة عمل العامل المبذولة بإعادة استثمار الفائض الاقتصادي كما تحدث آدم سميث A.Smith عن الأجور، وقال" ارتفاعها يؤدي إلى رخاء اقتصادي واجتماعي مما يدفع إلى ارتفاع الطلب على العمل." وتوصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي التشغيل الكامل، وقد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة أو رأس المال مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار، فينتج عن ذلك تقسيم أعمق للعمل في عصر التقدم التكنولوجي، أي كلما زاد الاستثمار زاد الطلب على اليد العاملة.

كما أن مستوى توازن التشغيل حسب منظري الاتجاه الكلاسيكي هو المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل لليد العاملة. فعندما يتحقق التوازن بتأثير المزاحمة بين أرباب العمل والعمال، فإن البطالة التي تبقى لا يمكن أن تكون إلا بطالة إرادية، وذلك لأن بقاء عمال دون تشغيل في مستوى التوازن راجع لأنهم يطالبون بأجور كثيرة الارتفاع بالنسبة لإنتاجية العامل، وبطالة هؤلاء العمال يجب أن تعتبر إرادية، إذ أنهم إذا قبلوا تخفيضا في الأجور، فإن معدل الأجر الحقيقي سينخفض، الأمر الذي يسمح مع بقاء الأمور الأخرى على حالها، بزيادة في حجم الاستخدام.

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج بعض النقاط الرئيسية التي تعبر عن أفكار النظرية الكلاسيكية في مسألة التشغيل وهي:[1]

- فكرة الحرية الاقتصادية، والتي اعتبروها الدعامة الأساسية لتطور النشاط الاقتصادي، وهو ما يعكسه شعار ادم سميث" دعه يعمل دعه يمر. "
- يرى أنصار هذا الاتجاه أن وضع حد للبطالة وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة يتأتى من خلال مرونة تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة في سوق العمل، فالبطالة تعمل كحافز للعمال للحصول على فرص توظيف، وبالتالي فهي تخلق بينهم جوا من التنافس.
- يوجد نوع واحد من البطالة وهو البطالة الاختيارية (الإرادية)، والتي تنشأ عن تفضيل العمال التعطل عن العمل بمحض إرادتهم وذلك من أجل البحث عن فرص عمل أفضل وبأجور مرتفعة.
- زيادة معدل الاستثمار يزيد من فرص خلق مناصب العمل، فكلما زاد الاستثمار زاد الطلب على اليد العاملة.

[1] عجاس سهام، مرجع سابق، ص8

ثانيا: الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي

اعترض كينز على آراء المدرسة الكلاسيكية لعدد من الأسباب أهمها:

- عدم إيمان كينز بصحة قانون ساي (**قانون المنافذ-Loi des débouchés**) الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي. إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل أن العكس تماما هو الصحيح، أي "الطلب يخلق العرض عليه". فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي، وليس العرض الإجمالي. ولذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن اقتصاد الطلب.
- انتقد كينز القانون الثاني لساي الذي مفاده **"Les produits s'échangent contre les produits"** وهو القانون الذي يرتكز عليه الكلاسيك فيما يخص حيادية النقود. وقد بين كينز أن النقد فعال وليس حيادي، بمعنى آخر أنه يؤثر على المتغيرات الحقيقية.[1]
- حتى لو كان جمود الأجور هو السبب في البطالة، فلا يمكن أن نلوم العمال على ذلك، فالعمال يتفاوضون على الأجور النقدية وليس الأجور الحقيقية، وهي الأجور النقدية بعد تكميشها بالرقم القياسي للأسعار، إنما تحدد بواسطة منشآت الأعمال فهم الذين يدفعون الأجور وهم الذين يحددون الأسعار.
- لما كانت الأجور هي المصدر الأول للطلب، فإن تخفيضها سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب مما يترتب عنه انخفاض في مبيعات منشآت الأعمال. والنتيجة النهائية هي زيادة في البطالة مترتبة عن تخفيض الأجور.[2]

لقد مارست تعاليم المدرسة الكلاسيكية تأثيرا على الفكر الاقتصادي لفترة ليست بالقصيرة، امتدت من الربع الأخير من القرن 19 إلى أوائل القرن 21، ولكن ما لبثت أن ظهرت تيارات مناهضة لها وأخذت تكشف عما وقعت فيه من أخطاء أو قصور في سياستها الاقتصادية، غير أن هذه الانتقادات لا تجعلنا نتغاضى ونتجاهل

[1] دحماني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2013-2012، ص

[2] ابن سالم محمد عبد الرؤوف، دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010-2011، ص

فضل روادها في تناول مشكلات عصرهم بالدراسة، كمشكلة البطالة، وعجز ميزان المدفوعات وتذبذبات الأسعار..الخ.

المطلب الثاني: آلية توازن سوق العمل في النموذج الكلاسيكي

ألا: دالة لإنتاج وحجم العمل[1]

إن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج. التي تربط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات، وهي مجتمعة في المعادلة التالية:

حيث:

Y: حجم الإنتاج الكلي.

L: قوة العمل الكلية.

K: رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة.

T: مستوى التكنولوجيا المستعملة في الاقتصاد.

قام الكلاسيك بتحليل هذه الدالة في المدى القصير، حيث يعتبرون كل العوامل كمخزون ثابت ما عدا العمل، وعليه يمكن صياغة دالة الإنتاج كالتالي:

هذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة (L) ونكتب رياضيا بالشكل:

[1] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2004-2005، ص15

يفترض أن تستجيب الدالة للفرضيات المعمول بها وهي: تناقص الغلة، الاستمرارية، قابلية الاشتقاق. دالة الإنتاج هي دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل أي كلما زادت اليد العاملة زاد الإنتاج غير أن الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لقانون تناقص الغلة، فتكون بذلك الإنتاجية الحدية للعمل موجبة أي:

ولكنها متناقصة:

إذن، فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(1-2) : يمثل دالة الإنتاج

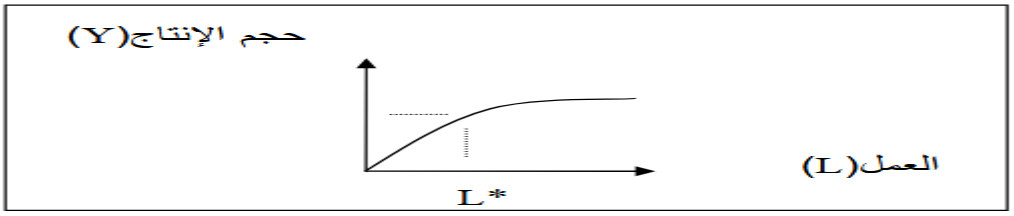

المصدر: شلالي فارس، مرجع سابق، ص16

بمأن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج حسب الكلاسيك، فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما.[1]

[1] شلالي فارس، مرجع سابق، ص16

ثانيا: الطلب على العمل عند الكلاسيك[1]

الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي:

حيث: $D"(\frac{W}{P})<0$ ، $Ld = D\left(\frac{}{P}\right)$

W: الأجر الاسمي.

P: المستوى العام للأسعار.

أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمل إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفضا، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في المنافسة الكاملة بين هذه المؤسسات التي تكون مستفيدة بمبدأ تعظيم الربح، وحسب هذا المبدأ فإن المؤسسة ترفع حجم إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية: $MR = MC$

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد، تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

W: تمثل الأجر الاسمي.

MP: تمثل الإنتاجية الحدية.

وحيث أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساو للإيراد الحدي MR.

[1] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص3

إذن: $MR = P$

أو: $MR = P = M$

أو: $MR = P = MC = \frac{W}{MP}$

أو: $P = \frac{W}{MP}$

ومنه: $MP = \frac{W}{P}$

ومن العلاقة السابقة يتبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، وبما أن: $P.MP = W$ التي تمثل قيمة الإنتاجية الحدية أي:

$VMP = MP.P = W$

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، وفي حالة تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة. لذا نستطيع أن نقول أن:[1]

حيث: Ld = دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي.

D = الطلب على العمل.

الشكل رقم(2-2): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك

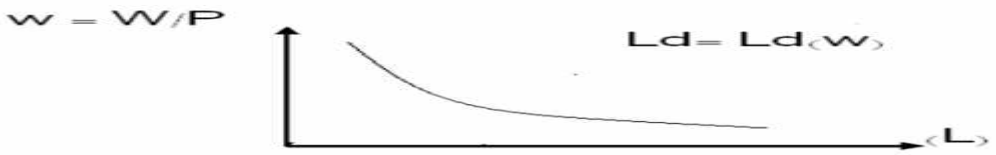

المصدر : محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص4

[1] محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص4

وبما أن التحليل في حالة المنافسة التامة فإن P يكون ثابتا مهما كانت القيمة المباعة وأن أي انخفاض في W يمثل انخفاضا في الأجر الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة وهي بذلك تحث صاحب المؤسسة على زيادة طلب اليد العاملة. وحسب هذه الوظيفة فإن كلا من الأجر الاسمي والأجر الحقيقي يتحركان في نفس الاتجاه لأن هناك انفصال بين معدل الأجر الاسمي والسعر، حتى يمكننا مطابقة هذه النتائج على المستوى الكلي يجب اعتبار أن النقطتان في المعدل العام للأجور مساوي لمعدل الأجر الحقيقي.

ومنه فالنظرية التي تعرض إليها الكلاسيك تعتبر أن منحنى الطلب الكلي للعمل ينطبق على منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمؤسسات أي أن حجم العمالة على مستوى الكلي يرتفع كلما انخفض المستوى الحقيقي للأجور.

ثالثا: عرض العمل عند الكلاسيك[1]

يصدر عرض العمل عن العمال (أو عن العائلات). وفي رأي الكلاسيك، يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي، ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العمل: القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي بالرمز (W)، إلى مستوى الأسعار العام بالرمز (P)، وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز (w)،

فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي:

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل:

والعلاقة بين عرض العمل Ls ومعدل الأجر الحقيقي (w) إيجابية كما قلنا، أي أن:

[1] محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي، منشورات برتي، 1994، ص97

إذا فرضنا بأن الدالة المعنية مستمرة وقابلة الاشتقاق.

يمكن الآن أن نمثل بيانيا هذه الدالة كما يلي:

الشكل رقم(3-2): دالة عرض العمل عند الكلاسيك

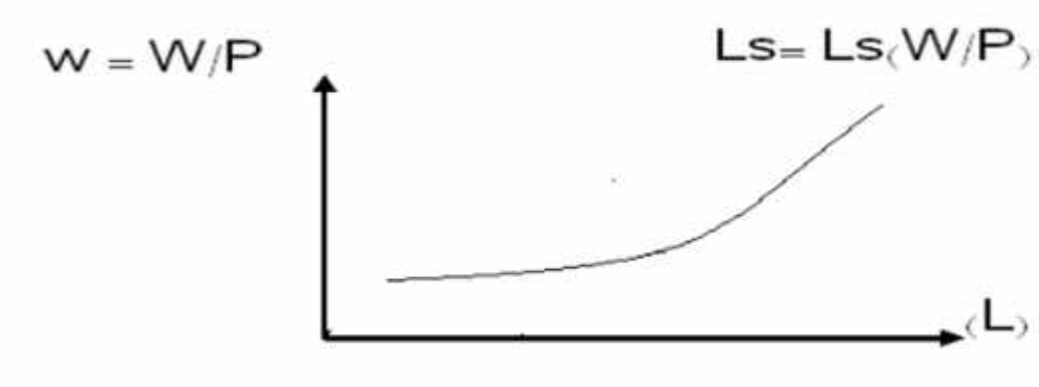

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 98

نلاحظ أن هذا المنحنى يشبه منحنى عرض أية سلعة، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من هذه السلعة وسعرها، أي، فيما يخصنا هنا، بين كمية العمل (عدد العمال، عدد الساعات..) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل أو لساعة عمل..) ترتكز هذه العلاقة على فرضيتين أساسيتين:[1]

تفيدنا **الفرضية لأولى**: بأن العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي، وهي فرضية تنبثق عن فرضية أخرى تتمثل في كون النقد، حسب تصور الكلاسيك حياديا.

يفهم من هذا أن تغير معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل إذا تغير مستوى الأسعار العام بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وذلك لأن القوة الشرائية للدخل الجديد تظل ثابتة.

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 99

وتفيدنا **الفرضية الثانية:** بأن العمال يعرضون خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم وذلك في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة. تنبثق هذه الفرضية من قاعدة تعظيم المنفعة أو الخيار بين الراحة والتفسح، وبذل الجهد للحصول على دخل، وبالتالي على مواد الاستهلاك (حاضرا، أو مستقبلا نتيجة للادخار).

وبعبارة أخرى، عندما يعرض العمال خدماتهم، فإنهم ينقصون من استهلاكهم للراحة من أجل زيادة في الدخل. وتطبيقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية، سواء بالنسبة للدخل أو استهلاك الراحة من جهة، ولتزايد التعب الحدي للعمل أو عدم الرغبة في العمل من جهة أخرى، فإن زيادة عرض العمل لا يمكن أن تحصل إلا إذا ارتفع معدل الأجر الحقيقي.

رابعا: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

يتحقق التوازن سوق العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي بتساوي الطلب جانبي العرض والطلب أي بتحقق الشرط التالي:[1]

الطلب على العمل = عرض العمل أو $ls = ld$

حيث تتحدد معها كمية العمل التوازنية *L ومستوى الأجر الحقيقي التوازني *w السائد في تلك السوق.

وكقاعدة عامة تحكم سلوك الأسواق: يختل توازن السوق بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معا.

فلقد افترض الكلاسيك أن مرونة الأجور كفيلة بإحداث التوازن. فإذا كانت الأجور السائدة أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي، فإن الزيادة الكبيرة التي تحدث في استخدام العمالة ستؤدي إلى انخفاض هذا الأجر، والعكس الصحيح.

أي انه لولا مرونة الأجور فلن يكون هناك توازن، لكنه في الواقع نجد في معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول المتقدمة أن الأجور النقدية تتميز بالجمود، وتتسم باللزوجة خاصة إذا ما كانت مرتفعة، والسبب في هذا

[1] فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1435، ص210

الجمود يرجع إلى وجود اتحادات العمال التي تعمل على مقاومتها من الانخفاض، وانخفاض درجة المنافسة في الأسواق، فضلا عن وجود سياسة الحد الأدنى للأجور التي تساعدها على ذلك. ومع جمود مستوى الأسعار أيضا تظهر البطالة الإجبارية.

فمن خلال الفرضيات السابقة يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل، فتتحدد الكمية التوازنية والأجر التوازني، كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (4-2): منحنى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

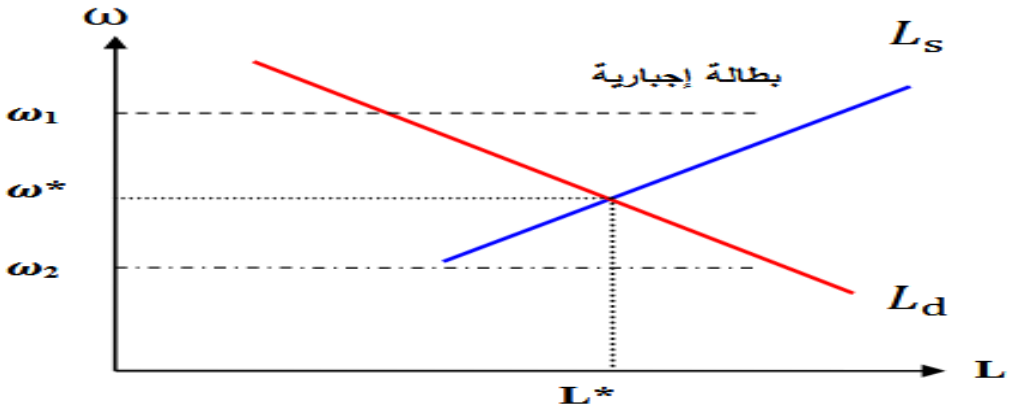

المصدر: فاروق صالح الخطيب، مرجع سابق، ص211

المطلب الثالث: افتراضات التحليل الكينزي لسوق العمل ولانتقادات الموجهة له

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة، كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية، أنها النظرية الكينزية التي تبناها جون مينارد كينز J.M.Keyenes ، بحيث احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكينزية، كما يعتبر الفكر الكينزي أول فكر متخصص في قضايا تحليل البطالة وقد شمل كتابه " النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود " أرائه وأفكاره العلمية التي تدور حول آليات إنقاذ النظام الرأسمالي من تفاقم ظاهرة البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل.

[1] فاروق صالح الخطيب، مرجع سابق، ص211

ألا: افتراضات التحليل الكينزي[1]

- لقد اعتمد كينز في تفسيره لمسألة التشغيل على ثلاث متغيرات وهي:

الادخار، الاستثمار، والطلب على اليد العاملة.

- في سوق العمل لا يكون البائع هو العامل ولكنه رب العمل، والفرق ليس فقط فرق شكلي، ولكنه فرق جوهري ومفاهيمي، حيث يشير كينز إلى أن أرباب العمل هم المتحكمون الأساسيون والمبادرون في تحديد التوظيف وحجم التوظيف وليس العمال.
- عند التعاقد بين العامل ورب العمل يمكن تحديد التزام رب العمل بالأجر الاسمي فقط، أما الحقيقي فلا يمكن تحديده إلا من خلال المستوى العام للأسعار، والذي يعتبر متغيرا لاحقا بعد التوظيف، وبذلك لا يمكن اعتباره مؤثرا ومحددا لا للطلب ولا للعرض في سوق العمل أو سوق التوظيف، وهو بذلك لا يلعب دور السعر الفعلي، ولكنه يلعب دورا وهميا.
- يعتبر تحديد حجم التوظيف مستقلا تماما عن مستوى الأجر، فهو انعكاس لمستوى الإنتاج والاستثمار وذلك حسب مستوى الطلب الفعال في الاقتصاد المعني، أما تحديد الأجور فهو انعكاس لتقسيم الدخل وموازين القوى المشاركة في العملية الإنتاجية بين: أجور، أرباح وفوائد رأس المال. وبرغم ذلك فإن الأجور الحقيقية تعتبر حساسة للتغيرات الحاصلة بين عرض وطلب في سوق العمل.
- يفترض النموذج الكينزي أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى زيادة الدخول مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثمة زيادة عرض الوظائف وهكذا، وتعترف النظرية الكينزية تماما بأن زيادة الأجور تعتبر أداة تستطيع المؤسسات استخدامها لجذب العمال.
- يقر كينز بأن الأجور أبدا لا تتميز بالقدرة على خلق التوازن التلقائي في السوق، فهي تتصف بالجمود على الأقل في الأجل القصير، وذلك لعدة أسباب من بينها التعاقدات والتزامات أرباب العمل.....الخ.

[1] فلة عاشور، تأثير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية –دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012-2013، ص 141

ثانيا: لانتقادات الموجهة للنموذج الكينزي

بالرغم من العمل العظيم لكينز، فقد انتابه نقص شديد أثبته واقع النظام الرأسمالي منذ بداية السبعينات من العقد الماضي وحتى الآن، مما أدى إلى تراجع النظرية العامة وانزوائها في زوايا الفكر الاقتصادي، بالرغم من المكانة التي أخذتها على مدى ثلاثة عقود متتالية.

وأرجع الاقتصاديون هذا النقص في النظرية إلى أنها مقتصرة على الأجل القصير فقط، ومن ثم فهي غير صالحة لتفسير التطورات الطويلة الأجل، وبرر ذلك كينز بقوله « كلنا سنموت في الأجل الطويل » إضافة إلى أنها اتسمت بالتحليل الساكن، فهي لم تراعي حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته ومستقبل نموه وتوازنه الديناميكي عبر الزمن.[1]

المطلب الرابع: آلية توازن سوق العمل في النموذج الكينزي

ألا: الطلب على العمل عند كينز

لا يوجد اختلاف بين دالة الطلب على العمل عند كينز عنه عند الكلاسيك فعند توفر حالة المنافسة التامة يتحقق شرط تحقيق أعلى الأرباح عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل:[2]

$$Ld = Ld(W)$$

$$Y = f(L)$$

$$Y' = \frac{dY}{dL} \qquad Y'(L) > 0$$

$$Y'' = \mathrm{d}^2\, Y/dL^2 \quad Y''(L) > 0$$

كما يرى كينز أن الطلب على العمل يتوقف على الطلب الفعال الذي يعتمد على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

---

[1] سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 92

[2] غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008-2009، ص 21

ثانيا: عرض العمل عند كينز

اختلف التحليل الكينزي لعرض العمل عن التحليل الكلاسيكي، حيث يقوم على نقطتين أساسيتين هما:[1]

- يرى كينز أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي(w) وليس على معدل الأجر الحقيقي (w/p) كما جاء به الكلاسيك، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار.
- كما يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي (w) غير مرن نحو الانخفاض، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، بحيث أن هناك حد أدنى من الأجر المضمون. وهذا الحد الأدنى للأجر الاسمي أو النقدي نرمز له بالرمز (w^*) .

دالة العرض حسب كينز دالة لمعدل الأجر الاسمي:

مع الشرطين التاليين:

- ✓ $dLs/dW > 0$: دالة عرض العمل متزايدة مع معدل الأجر الاسمي.
- ✓ $W > W$: هناك حد أدنى للأجر الاسمي هو W^*، وهو ما يجعل منحنى عرض العمل الكينزي مكونا من جزأين كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (5-2): دالة عرض العمل عند كينز

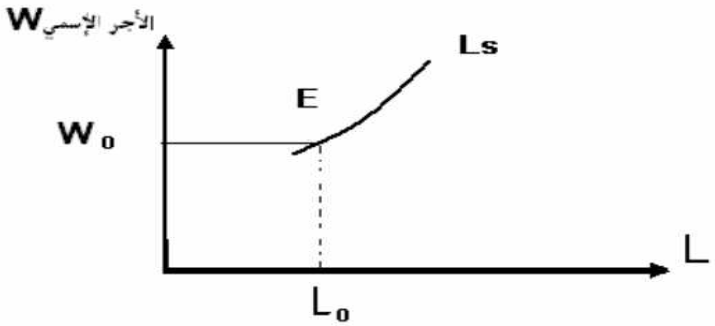

المصدر: ليندة كحل الراس، مرجع سابق، ص 23

[1] ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص 22 ص23

إذن عرض العمل عند كينز تابع لمعدل الأجر الاسمي ولهذا الأخير حد أدنى هو الأجر القاعدي لا ينخفض مستوى الأجر الاسمي لمستوى دونه.

يمثل الجزء الأفقي من منحنى عرض العمل مجموع النقاط التي تحدد الكميات المعروضة عند هذا المستوى من الأجر (w^*) والمحصورة في المجال $[0, L0]$، أما الجزء المتصاعد من المنحنى فهو يبين أنه من أجل أجر اسمي أعلى من الأجر القاعدي يقبل العمال على عرض خدمات عملهم بقدر التزايد في هذا الأجر. [1]

ثالثا: توازن سوق العمل عند كينز

يتم التوازن في سوق العمل لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، بعبارة أخرى عندما يكون:

$$Ld = Ls$$

الشكل التالي يوضح ذلك: [2]

الشكل رقم (6-2): توازن سوق العمل في النموذج الكينزي

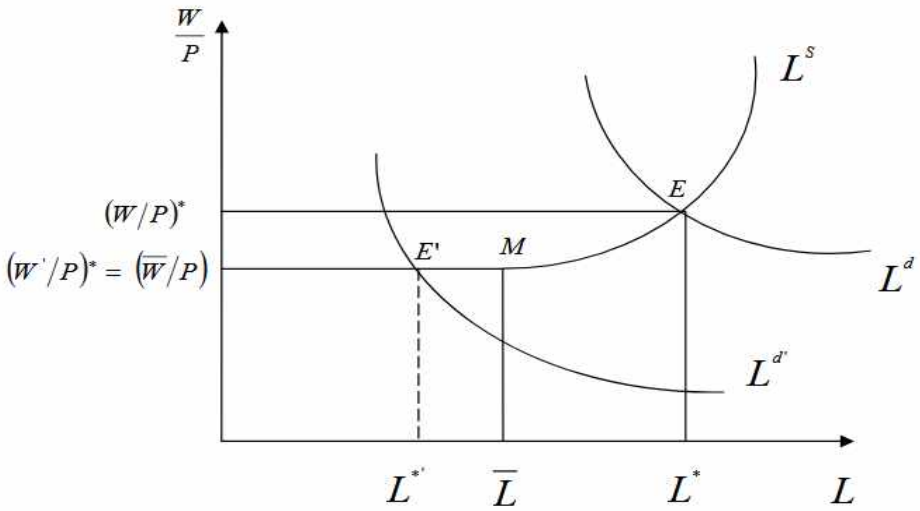

المصدر: دحماني محمد ادرويش، مرجع سابق، ص98

[1] ليندة كحال الراس، المرجع السابق، ص 23
[2] دحماني محمد ادرويش، مرجع سابق، ص98

إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld، فإن نقطة التوازن هي $\left(L*, \left(\frac{W}{P}\right)*\right)$ والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld'، فإن نقطة التوازن $\left(L*', \left(\frac{W'}{P}\right)*\right)$ والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الغير الكامل، ومستوى البطالة يساوي: $(L - L*')$.[1]

المبحث الرابع: التحليل الحديث للتشغيل والبطالة

إن التغيرات التي طرأت على محددات سوق العمل مهدت لظهور نظريات جديدة تفسر هذا التغير وتسايره، حتى تبسط أكثر سلوك كل من العرض والطلب على العمل، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق للنظريات الحديثة التي وضحت التغيير على محددات سوق العمل وكيفية تفاعلها تحت تأثير عوامل أخرى مثل: المعلومات، العامل النفسي، التوقعات...

المطلب لأول: الكلاسيكيون الجدد

ألا: النظرية النقدية

ترتبط هذه المدرسة باسم المفكر الاقتصادي (Milton Friedman)، وتنطلق من أن الاقتصاد في استقرار دائم وللنقود دور هام في ذلك، وبالتالي فإنه يجب تجنب أي سياسة تدخلية للدولة. والنواة النظرية لأفكار هذه المدرسة تتمثل فيما يسمى بالنظرية الكمية في النقود، التي تنطلق بفكرة منذ القرن السادس عشر مفادها أن تدفق المعدن النفيس هو سبب ارتفاع الأسعار، هذه الفكرة تطورها كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لتصبح قاعدة تفكيرها ونظرية متكاملة، ترى أن أي تغير في الكتلة النقدية ينعكس في المدى البعيد بتغير في نفس الاتجاه ونفس الحجم لمستوى الأسعار.[2]

[1] دحماني محمد ادرويش، مرجع سابق، ص99

[2] عبد الحميد قرومي، عبد القادر شلالي، انعكسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل-موقف التيارات النيوليبرالية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، ص11

ويعتقد النقديون بأن هناك معدل بطالة وحيد يتوافق، ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن ذلك سيقترن بتسريع معدل التضخم، بمعنى أنه لا يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة.

يبد أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي، لذلك فقد أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، لذلك نجد النقديون ينطلقون في تحليل البطالة من أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، أما البطالة الإجبارية فلا مكان لها إطلاقا في تحليلهم.[1]

ثانيا: نظرية التوقعات الرشيدة: (الراديكاليون)[2]

لقد انبثقت مقاربة التوقعات الرشيدة من مدرسة الراديكاليون، حيث كان من نتيجة النقاش بين المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية أن ظهر فكر جديد، يكمن في المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي بناء على توقعات رشيدة وعقلانية، وهو ما يعرف بالاقتصاد الكلي الجديد New Classical Macroeconomics.

ومنطلق هذه المدرسة هو الاعتماد أساسا على المعلومة أي التصرف في حالة التأكد التام وتعتمد المدرسة على أربع فرضيات قائمة:

- مادام أن هناك استغلال لكل المعلومات من قبل الأفراد والمؤسسات، فالقرارات حتما تكون مثلى.
- تكون التوقعات المستهدفة صحيحة وصائبة، مادام أنها مبنية على معلومات كاملة وكافية.
- تكون السوق تحت الشروط المذكورة متوازنة، وبالتالي لا يحدث أي تعديل سواء في الأجور أو في الأسعار، مادام أن ذلك لن يحسن من وضعيتهم.

[1] محمد مازن لأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين 1996-2012 ، مذكرة مقدمة استكملا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة لاسلامية بغزة، 2014، ص35

[2] أيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات لاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص50 ص51

- النقود لها دور محايد حيث كمية عرض النقود المتوقعة تؤثر فقط على الأسعار أما التغيرات غير المتوقعة في عرض النقود يكون لها أثر ولكن لمدة قصيرة على التشغيل والناتج.

يؤمن أصحاب هذه المدرسة بالدور الهام الذي تلعبه التوقعات الرشيدة في النشاط الاقتصادي وذلك بتأثيرها على الأسعار، الإنتاج، الدخل والعمالة.

ثالثا: نظرية البحث عن العمل

استطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، وترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: Phelps, Gordon, Hall,Pevry.

وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:[1]

- الباحثون عن العمل على علم بالتوزيع الإجمالي للأجور المختلفة.
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركتيهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين.
- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه عاليا.

تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر مواءمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها في النهاية تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة، وقد ساعدت نظرية البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وبصفة خاصة ينطبق على الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الذين تزداد حركتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل

---

[1] بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 19990-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص25 ص26

الحصول على المعلومات المطلوبة نظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق. وهكذا يتسم هؤلاء الشباب بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

المطلب الثاني: فكر التجديد

ألا: نظرية اخلال التوازن

وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة والعلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة: تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية أما الثانية فتدعى البطالة الكينزية.

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.[1]

[1] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص 178 ص179

ثانيا: قانون أوكيون (Loi d'Okun)

في مقاله المشهور (1962) قد أكد "أوكيون" من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين 1947 و1960 أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي. في 1974 قد أكد مرة أخرى صحة القاعدة الثلاثية التي تنص على أن التغير في البطالة يساوي ثلث التغير في فجوة أوكيون (الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن والفعلي)، إن قانون أوكيون يبين العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة، قبل التطرق إلى هذا القانون نتعرف على فجوة أوكيون.

فجوة أوكيون:

إن الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن والناتج الحقيقي الفعلي يسمى ب: "فجوة أوكيون" إن مستوى الناتج الحقيقي الممكن هو المستوى الذي يصل إليه الناتج باستعمال عناصر الإنتاج وخاصة العمل بكامل طاقاتها في العملية الإنتاجية، كلما زادت فجوة أوكيون فإن معدل البطالة يزداد، ونعبر عن هذه الفجوة رياضيا: [1]

أما قانون أوكيون يعطى بالعلاقة التالية:

$$U - Un = B.G$$

حيث:

U: معدل البطالة الفعلي.

Un: معدل البطالة.

G: فجوة أوكيون.

[1] فريد بختي، مرجع سابق، ص98

B: عدد ثابت.

إذا كانت العلاقة أعلاه مستقرة فلها عدة مزايا منها:

إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكيون عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن.

تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس، تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد Piore & Doernberg، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، والنوع، والسن، والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي: السوق الداخلية، السوق الخارجية، السوق الأولية، السوق الثانوية، والسوق الرئيسية.[1]

[1] عمر محمود أبوعبيدة، سلامة محمد وليد سالم، البرنامج الفلسطيني لمساعدات البطالة والتشغيل المؤقت: دراسة ميدانية من وجهة نظر المستفدين في محافظة طولكرم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم لإنسانية ولاجتماعية، العدد 1، فلسطين، 2013، ص4

المطلب الثالث: التحليل المتجدد

ألا: نظرية رأس المال البشري

ظهرت خلال الستينات وبالتحديد في 1964 ومن مؤسسيها Shult, Beher. وتعتمد على ثلاث فرضيات:[1]

- كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد.
- كل استثمار في رأس المال البشري يلتزم نفقات، ومنه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا.
- الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم والضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض العمل لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل.

تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في آن واحد، هما: اختلاف الأجور وتطور البطالة، تفترض أن هناك أشخاص ليس لديهم تكوينا أو تعليما، وهو ما يؤدي إلى خلق نقص في رأس مالهم البشري، حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، و النتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

ركز مؤسسي هذه النظرية على إعطاء تحليل لظاهرة البطالة يعتمد على دور المستوى التعليمي، الذي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص والتي يمكن أن تلعب دورا في تحليل هذه الظاهرة.

[1] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل لاصلاحات لاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم لاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006-2007، ص22

ثانيا: نظرية لإشارة والمؤشرات

يعتبر الاقتصادي (K.J.Arrow−1973) و(Spence−1974) من الاقتصاديين الأوائل الذين طوروا هذه النظرية انطلاقا من رفض فكرة أن الاستثمار في التعليم هو الكفيل برفع إنتاجية العامل كما تنادي به نظرية رأس المال البشري، فقد اعتبروا أن التعليم هو فقط بمثابة إشارة يرسلها الباحثين عن العمل لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بالقدرات الفكرية والمكتسبات المعرفية، ولا يرمز لزيادة إنتاجية العاملين. حيث فسر (Spence−1974) ذلك بأن أصحاب العمل يتخذون قرارات التعيين في ظل حالة عدم التأكد استنادا على مجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بالباحثين عن العمل، والتي يجب أن يستخدموها ليقرروا ما إذا كانوا سيقبلون هذا المتقدم للوظيفة وبأي أجر. حيث هناك جانب من تلك المعلومات الشخصية تعتبر معلومات ثابتة (العمر، العرق، الجنس..) بينما الجانب الأخر يعتبر مرنا (التعليم، الخبرة العملية...) ويشير (Spence) إلى تلك المعلومات المرنة بصفتها إشارات وأنها مجال مفتوح للتلاعب.[1]

ثالثا: نظرية لأجور الكفأة

تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي حيث يعتبر (Leibenstein) أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه "Back-Wardness and Economic Growth" الذي صدر في 1957، أي أن رجال الأعمال يقومون بدفع الأجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم، وأسباب رفع الأجور بالنسبة لرجال الأعمال هي:[2]

- الرغبة في جلب العمال ذي المهارات العالية.
- تشجيع العمال على البقاء.

[1] بومدين محمد أمين، أثر لانفتاح التجاري على سوق العمل الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم لاقتصادية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، 2016، ص 116 ص117

[2] غرزي سليمة، مرجع سابق، ص49

- زيادة إنتاجية العمل، وهذا باعتبار أن الأجر المرتفع يحفز العمال إلى عدم تضييع الوقت وعدم التغيب وبذل جهود كبيرة لزيادة الإنتاج.[1]

[1] غرزي سليمة مرجع سابق، ص49

خاتمة الفصل:

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، أما البطالة فهي عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة، في إطار متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

ومن خلال هذا الفصل قمنا بعرض المفاهيم الأساسية بسوق العمل، ثم التعرض لأهم الأفكار الاقتصادية التي تناولت مسألة التشغيل.

مقدمة:

تسعى الدول جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها. ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب.

وبعد التحليل النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر(متغير مستقل) وبعض المتغيرات التي أدخلناها في النموذج القياسي على التشغيل (متغير تابع) وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في تحليل الظواهر الاقتصادية وذلك بالاعتماد على مختلف نماذج بانل الساكنة (Panel Data) .

وقبل التطرق للدراسة القياسية ارتأينا في بداية الأمر عرض دراسة وصفية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل بالدول الخاضعة للدراسة.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث لأول: عرض وتحليل وصفي لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل بالدول المدروسة

المبحث الثاني: تقدير معادلة حجم العمالة في كل دولة من خلال نموذج بانل (PANEL)

المبحث الثالث: دراسة التكامل المشترك (*Cointegration*) بين متغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية

المبحث لأول: عرض وتحليل وصفي لواقع لاستثمار لأجنبي المباشر والتشغيل بالدول المدروسة

سنسعى إلى تسليط الضوء على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الدول الخاضعة للدراسة

المطلب لأول: تطور لاستثمار لأجنبي المباشر في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا)

الشكل (1-3): تطور لاستثمار لأجنبي المباشر في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة 1990-2016. الوحدة: مليون دولار أمريكي .

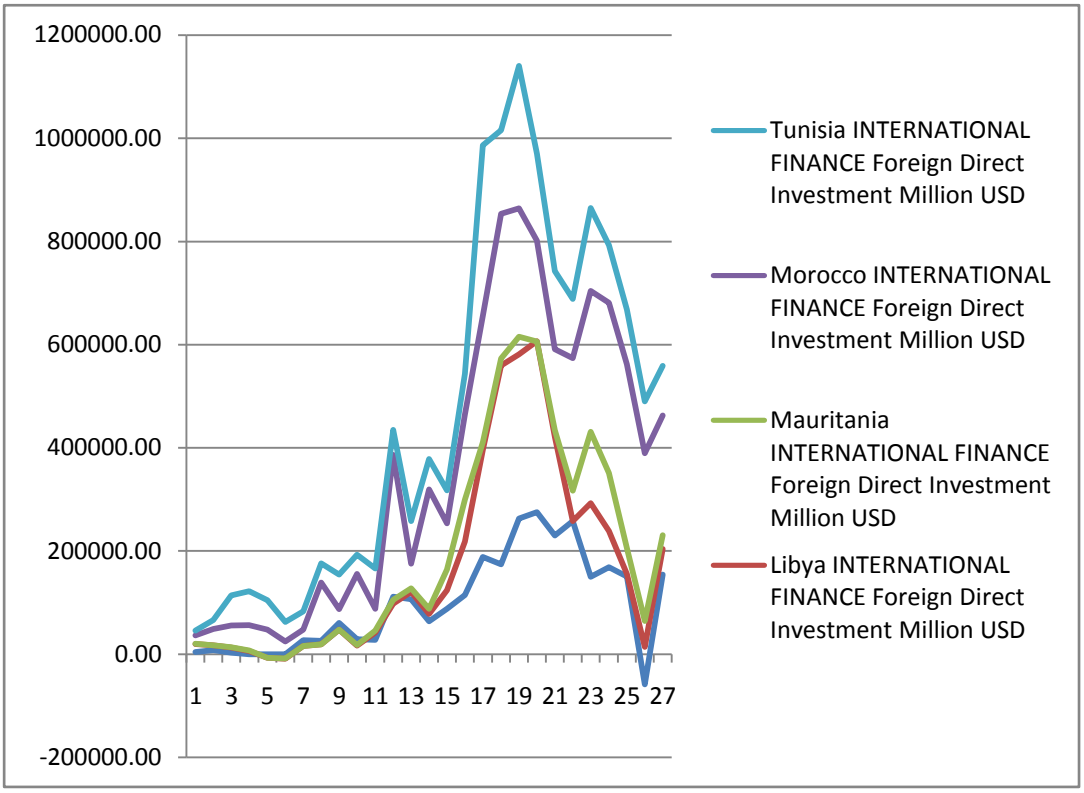

المصدر: معد من بيانات الملحق رقم (1)

من خلال الإحصائيات المحتواة في الملحق والمنحنى البياني أعلاه يتبين لنا ما يلي:

- عرف الاستثمار الأجنبي تدفقات متذبذبة خلال فترة الدراسة بالدول المدروسة بين تراجع وزيادة في التدفقات نتيجة لأوضاع سياسية أو مجموعة من التعديلات لقوانين الاستثمار .
- تبين أرقام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المدروسة تفاوتا بين أداء هذه البلدان وإمكانية جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر.

- يبين الشكل أن تونس احتلت المرتبة الأولى من بين الدول المدروسة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجزائر الأقل أداءا في جذب هذه الاستثمارات.
- بالنسبة للجزائر تراوحت قيمة تدفق FDI بين 1مليون$ كأقل قيمة في سنة (1995.1994.1993) ويمكن إرجاع السبب إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ميز هذه الفترة، وبصفة خاصة العشرية السوداء، و 330799مليون$ كأكبر قيمة في سنة 2009 نتيجة لتحسن المناخ السياسي والإصلاحات التي رافقته.
- بالنسبة لليبيا تراوحت قيمة FDI بين 1330- مليون$ كأقل قيمة في 2001 و 385000 مليون$ في 2007.
- بالنسبة لموريتانيا تراوحت قيمة FDI بين 333- مليون$ كأقل قيمة في 1997 و 138859$ في 2012.
- بالنسبة للمغرب تراوحت قيمة FDI بين 16500مليون$ في 1990 كأقل قيمة و 356124 مليون$ كأكبر قيمة في 2014 ويعزى هذا التحسن إلى نجاح عمليات الخوصصة.
- بالنسبة لتونس تراوحت قيمة FDI بين 8870 مليون$ كأقل قيمة سنة 1990 و 330799 مليون$ كأكبر قيمة وكانت في سنة 2006 ويعود هذا إلى ما حققته تونس من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال، واحتلالها مراتب متقدمة في خفض تكاليف إجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

المطلب الثاني: تطور نسبة التشغيل إلى عدد السكان في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا)

الشكل (2-3): تطور نسبة التشغيل إلى عدد السكان في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة 1991-2016. الوحدة: نسبة % .

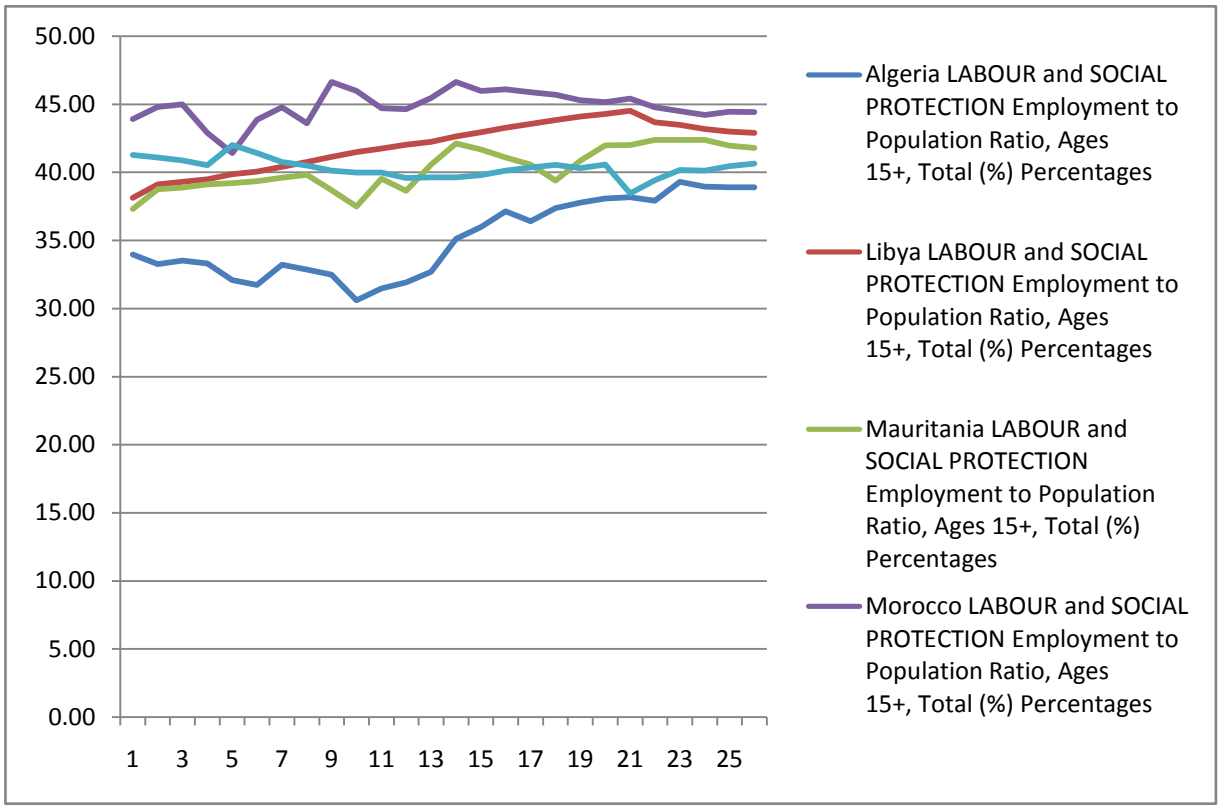

المصدر: معد من بيانات الملحق رقم (2)

من خلال الإحصائيات المحتواة في الملحق والمنحنى البياني أعلاه يتبين لنا ما يلي:

- تحتل المغرب المرتبة الأولى من بين الدول المدروسة في نسبة التشغيل إلى عدد السكان والجزائر الأقل نسبة.
- بالنسبة للجزائر تراوحت نسبة التشغيل إلى عدد السكان بين 30.59 % كأقل قيمة وكانت سنة 2000 و39 % كأكبر قيمة سنة 2013.
- بالنسبة لليبيا تراوحت نسبة التشغيل إلى عدد السكان بين 38.12 % كأقل قيمة سنة 1991 و44.52 % كأكبر قيمة سنة 2011.
- بالنسبة لموريتانيا تراوحت نسبة التشغيل إلى عدد السكان بين 37.29 % كأقل قيمة سنة 1991 و42.38 % في 2012 كأكبر قيمة.

- بالنسبة للمغرب تراوحت نسبة التشغيل إلى عدد السكان بين 41.42 % كأقل قيمة في سنة 1995 و46.62 % كأكبر قيمة سنة 1999.
- بالنسبة لتونس تراوحت نسبة التشغيل إلى عدد السكان بين 38.46 % كأقل قيمة في سنة 2011 ويعود السبب للوضع السياسي خلال تلك الفترة و41.99 % في 1995 كأكبر قيمة.

المطلب الثالث: تطور معدل البطالة في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا)

الشكل (3-3): تطور معدل البطالة في (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة 1991-2016. الوحدة: نسبة %

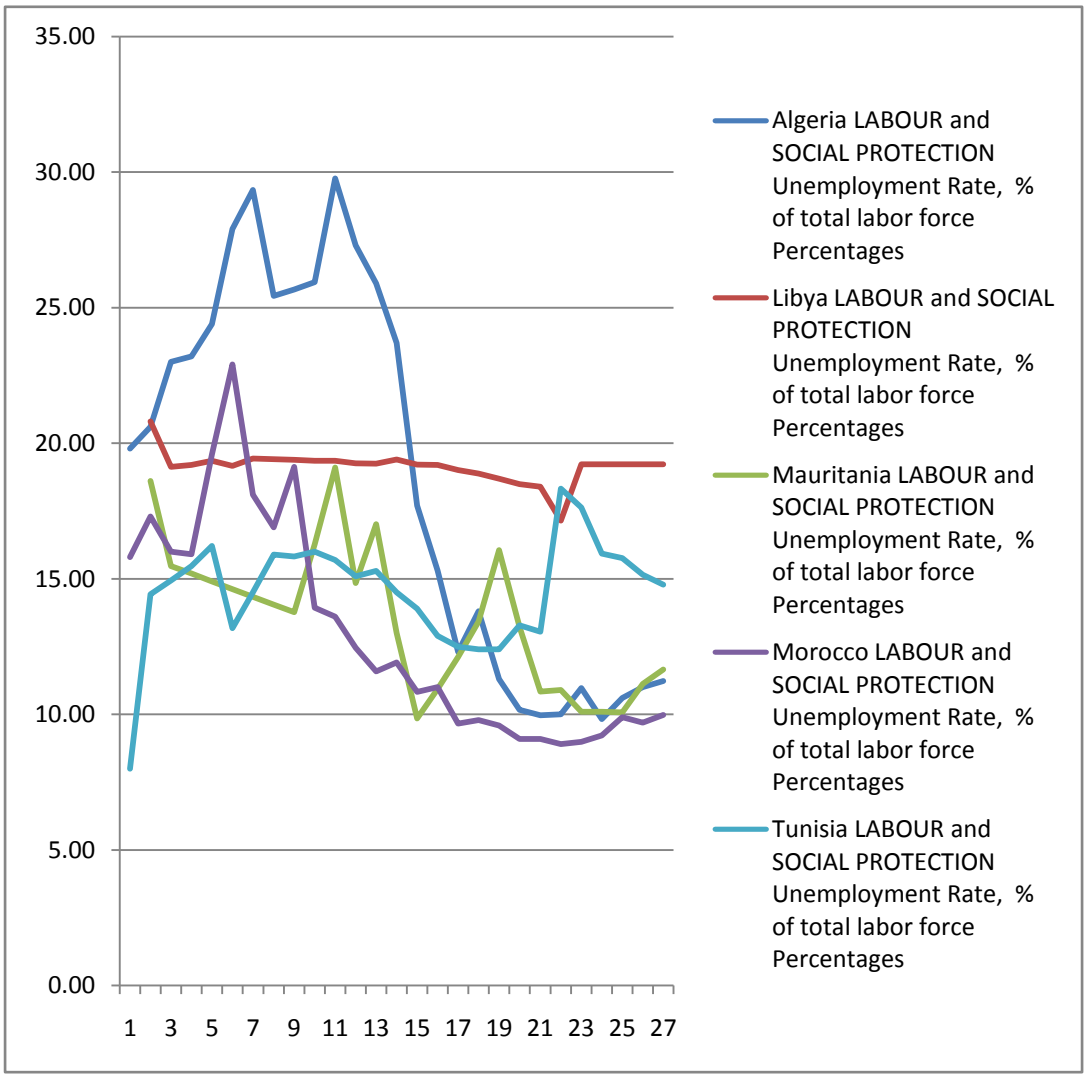

المصدر: معد من بيانات الملحق رقم (3)

- يبين لنا المنحنى البياني أن نسب البطالة تختلف من منطقة لأخرى حسب اختلاف محدداتها في هذه الدول.
- بالنسبة للجزائر بدأ معدل البطالة في الارتفاع تدريجيا من سنة 1990 ليصل إلى حدود 29.77 % في سنة 2000 ثم تراجع بعد ذلك ليصل إلى 9.82 % كأقل قيمة سنة 2013.
- بالنسبة لليبيا بالرغم من أن لديها ثروة بترولية وموقعها الاستراتيجي إلا أن نسبة البطالة فيها مرتفعة حيث بلغت نسبتها 20.81 % سنة 1991 ثم تتراجع نسبها بعد ذلك لتصل إلى 17.14 % كأقل نسبة سنة 2011.
- بالنسبة لموريتانيا نلاحظ ثبات نسبي لمعدل البطالة في حدود 19 %، وهذا نتيجة الظروف السياسية التي عاشتها بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1992 التي توقف فيها التعايش السياسي وما تلتها من أزمات.
- بالنسبة للمغرب تعتبر من أقل نسب البطالة في المغرب العربي حيث بلغت نسبة 22.90 % كأكبر نسبة للبطالة سنة 1995 و8.91 % كأقل نسبة للبطالة سنة 2011.
- بالنسبة لتونس نلاحظ أن معدل البطالة وصل إلى حدود 18.33 % سنة 2011 ثم انخفض ليصل إلى 14.79 % سنة 2016 وهذا ما يؤكد فعالية السياسة التي انتهجتها تونس في الحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة.

المطلب الرابع: مدى مساهمة استثمارات الشركات لأجنبية في خلق فرص العمل

الجدول رقم (1-3): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014.

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي لاستثمار
Jelmoll Holding AG	سويسرا	5	4.500	3.539
Orascom Group	مصر	6	4.481	2.814
Grou Ortiz Constrccion	اسبانيا	4	2.344	2.049
Accor	فرنسا	5	1.095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
SocietGenerale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

المصدر: المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات، لاستثمار لأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي لأول، 2014، ص14

الجدول رقم (2-3): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (ليبيا) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014.

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي لاستثمار
Pertamina	اندونيسيا	2	1.494	3.600
Woodside Petroleum	استراليا	3	470	722
Royal Dutch Shell Pic	هولندا	3	317	603
Hotel Properties	سنغافورة	3	1.957	392
Hyflux	سنغافورة	2	82	251
Naftogaz Ukrainy	أوكرانيا	2	48	116
Red Sea Housing services	السعودية	2	127	48
Landmark Group	لإمارات	2	178	26
Ntional Bank of Abudhabi	لإمارات	2	38	22
Techint	إيطاليا	2	45	8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات، لاستثمار لأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي لأول، 2014، ص23

الجدول رقم (3-3): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (موريتانيا) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014.

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي لاستثمار
Woodside Petroleum	أستراليا	3	656	1.624
Baraka Energy & Resources	أستراليا	1	214	537
Ptbumi Resources	اندونيسا	1	1.398	270
CMA CGM	فرنسا	2	213	243
Viciunai Group	ليتوانيا	1	387	58
Vasco catalama	اسبانيا	2	20	35
Sterling Global Operations	الولايات المتحدة	1	19	7
Microsoft	الولايات المتحدة	1	17	6
SEMS Exploration	غانا	1	39	4
Group Kaunas Grain Companies	ليتوانيا	1	23	4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات، لاستثمار لأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي لأول، 2014، ص26

الجدول رقم (4-3): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (المغرب) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014.

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي لاستثمار
Emaar Properties	لإمارات	6	7.295	2.344
Pierre et Vacances	فرنسا	5	3.063	1.534
Mrina d'or Group	اسبانيا	9	2.100	1.072
Accor	فرنسا	12	1.991	1.060
Lafrage	فرنسا	7	1.453	905
Tata Group	الهند	5	3.242	386
Inditex	اسبانيا	10	995	152
Safram Group	فرنسا	7	1.567	132
NMC Group	لإمارات	11	197	111
Webhelp	فرنسا	6	1.268	26

المصدر: المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات، لاستثمار لأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي لأول، 2014، ص25

الجدول رقم (5-3): استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (تونس) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014.

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي لاستثمار
British Gas Group (BG)	المملكة المتحدة	3	441	2.089
Groupo Iberostar	اسبانيا	5	1.095	694
TUI	ألمانيا	4	876	519
Yazaki Group	اليابان	5	5.088	276
Sumitono Group	اليابان	3	3.694	270
Orange (France Telecom)	فرنسا	3	643	204
Benetton Group SPA	إيطاليا	8	3.034	101
Centurion Energy	كندا	4	103	91
Heineken	هولندا	3	520	70
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	55

المصدر: المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات، لاستثمار لأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي لأول، 2014، ص13

من خلال الإحصائيات الواردة في الجداول أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، بحيث أن الشركات الأجنبية ساهمت في خلق مناصب شغل وان كانت بمعدلات ضئيلة بدول المغرب العربي خلال الفترة (2003-2014).

المبحث الثاني: تقدير معادلة حجم العمالة في كل دولة من خلال نموذج بانل (PANEL):

لقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية على نماذج بيانات بانل من أجل تقدير دالة الطلب على اليد العاملة خلال الفترة (1990-2016) في دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس).

المطلب لأول: الصيغة العامة لنماذج بيانات بانل

قبل القيام بتقدير معادلة حجم اليد العاملة في كل دولة ، يمكن إيجاز الصيغ العامة لنماذج بيانات بانل (PANEL)، والتي هي موضحة كما يلي :

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \quad , i=1,2,....N \quad t=1,2,....T$$

بحيث أن:

y_{it}: يمثل المتغير التابع لكل وحدة (i).

$\sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)}$: المتغيرات المستقلة لكل وحدة (i).

ξ_{it}: الخطأ العشوائي لكل وحدة (i).

t: يمثل الزمن.

i: تمثل الوحدات.

انطلاقا من النموذج العام يمكن التمييز بين ثلاث نماذج لبيانات بانل:

ألا: نموذج لانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): هو نموذج مبني على فك رة رفض عدم التجانس وإهمال المقاطع والزمن أي عدم اعتبار وجود تغير الوحدوي بين المقاطع، حيث تتمثل صيغته العامة فيما يلي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \quad , i=1,2,....N \quad t=1,2,....T$$

ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model) : هو نموذج يرتكز على اعتبار وجود عدم التجانس بين المقاطع والوحدات وفقا للصيغة الآتية:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \text{ , i=1,2,....N} \quad \text{t=1,2,....T}$$

ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model) : هو أيضا يفترض وجود عدم تجانس بين المقاطع و الوحدات وفقا للصيغة الاتية :

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \xi_{it} \quad \text{, i=1,2,....N} \quad \text{t=1,2,....T}$$

المطلب الثاني: معادلة حجم العمالة حسب الدول

سنعتمد في هذا الجانب من دراستنا القياسية على تقدير النموذج الذي به سنقدر دالة الطلب على العمالة في دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس) خلال الفترة (1990-2016)، كما أن الهدف الأساسي لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الطلب على العمل في أسواق الدول يكمن في تركيز الدراسة في إبراز أثره أساسا على كل دولة.

وبالتالي فإن دالة الطلب على اليد العاملة وفقا للدول هي موضحة وفقا للصيغة الآتية :

$$(EPR1)_{it} = (\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (FDI)_{it} + \gamma_3 \ln (GDP)_{it} + \gamma_4 \ln (GCF)_{it}$$

بحيث أن:

$(EPR1)_{it}$: يمثل حجم اليد العاملة في كل دولة (i).

$(FDI)_{it}$: يمثل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة (i).

$(GDP)_{it}$: يمثل الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة (i).

$(GCF)_{it}$: يمثل إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية لكل دولة(i).

ξ_{it}: الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: تقدير دالة الطلب على اليد العاملة من خلال نماذج بانل الثلاثة

سنقوم في هذه المرحلة بتقدير دالة الطلب على اليد العاملة في كل دولة من خلال نماذج بانل الثلاثة ثم كمرحلة ثانية سوف نختار أحسن هذه النماذج الذي يحقق لنا أفضل النتائج، وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

أولا: نموذج لانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

بعد تحديد دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة، قمنا كمرحلة أولى بتقدير هذه المعادلة من خلال النموذج الأول الخاص ببيانات بانل والمتمثل في نموذج الانحدار التجميعي، حيث يمكن توضيح نتائج التقدير وفق هذا النموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-3): نتائج تقدير معادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة من خلال نموذج لانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

المتغيرات	المتغير التابع : حجم العمالة الكلي (EPR1)			
المتغيرات المستقلة	معللات المتغيرات المستقلة	معنوية المعللات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln FDI	2.05E-05	5.712304	0.0000	معنوي
Ln GDP	-5.25E-13	-1.982838	0.0496	معنوي
Ln GCF	5.85E-13	0.991229	0.3235	غير معنوي
C	40.22508	81.48808	0.0000	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.209405			نموذج معنوي
معامل التحديد R^2 المعدل	0.190431			
قيمة F	11.03628			
القيمة المعنوية	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال الجدول رقم (6-3) أن نموذج الانحدار التجميعي لدالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة هو معنوي باعتبار أن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05، و ذلك بالرغم من قيمة معامل التحديد التي بلغت فقط (0.209405) والتي تدل على أن هذا النموذج يمكن أن لا يكون مناسبا للتقدير، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد كانت معنوية ما عدا متغير إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية الذي بلغت قيمته المعنوية (0.3235) و التي هي أكبر من 0.05.

ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)

بعد تقدير دالة الطلب على اليد العاملة وفق نموذج الانحدار التجميعي، سنقوم كمرحلة ثانية بتقدير هذه المعادلة باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ، حيث كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (7-3): نتائج تقدير معادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة من خلال نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model)

المتغيرات	المتغير التابع : حجم العمالة الكلي (EPR1)			
المتغيرات المستقلة	معللات المتغيرات المستقلة	معنوية المعللات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln FDI	3.23E-06	2.071388	0.0404	معنوي
Ln GDP	-2.17E-13	-1.674381	0.0966	غير معنوي
Ln GCF	1.19E-12	4.523484	0.0000	معنوي
C	39.34581	157.5513	0.0000	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.892938			نموذج معنوي
معامل التحديد R^2 المعدل	0.886744			
قيمة F	144.1691			
القيمة المعنوية	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال الجدول رقم (7-3) أن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لدالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة هو معنوي باعتبار أن القيمة المعنوية (*sig*) هي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (*0.892938*) تشير إلى أن المتغيرات التفسيرية تشرح ما نسبته *89.29%* من التغير في حجم الطلب على اليد العاملة، و هذا ما يدل على أن هذا النموذج يمكن أن يكون مناسبا للتقدير، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد كانت كلها معنوية ما عدا متغير الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغت قيمته المعنوية (0.0966) والتي هي أكبر من 0.05.

ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)

كمرحلة أخيرة من منهجية التقدير باستخدام نماذج بيانات بانل، قمنا بتقدير دالة الطلب على العمل باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، حيث كانت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8) : نتائج تقدير معادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة من خلال نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model)

المتغيرات	المتغير التابع : حجم العمالة الكلي (EPR1)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln FDI	3.43E-06	2.200693	0.0296	معنوي
Ln GDP	-2.27E-13	-1.754833	0.0817	غير معنوي
Ln GCF	1.19E-12	4.548781	0.0000	معنوي
C	39.38310	28.15610	0.0000	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.517550			نموذج معنوي
معامل التحديد R^2 المعدل	0.505972			
قيمة F	44.69815			
القيمة المعنوية	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يتضح من خلال الجدول رقم (8-3) أن نموذج انحدار التأثيرات المتغيرة لدالة الطلب على اليد العاملة لكل دولة هو معنوي باعتبار أن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.517550) تشير إلى أن هذه المتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج تشرح ما نسبته 51.75% من التغير في حجم الطلب على اليد العاملة، و هذا ما يدل على أن هذا النموذج يمكن أن يكون مناسبا للتقدير، أما بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية فقد كانت كلها معنوية ما عدا متغير الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغت قيمته المعنوية (0.0817) والتي هي أكبر من 0.05.

المطلب الرابع: اختيار النموذج اللائم للدراسة

بعد دراسة نتائج تقدير معادلات الانحدار من خلال نماذج بانل الثلاثة، لابد من إجراء الاختبارات الإحصائية من أجل تحديد النموذج الملائم للدراسة، حيث سنقوم كمرحلة أولى بالاختيار ما بين نموذج التأثيرات الثابتة و العشوائية، ثم كمرحلة ثانية سنختار ما بين النموذج المقترح في الاختبار الأول (نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية) مع نموذج الانحدار التجميعي.

ألا: لاختيار ما بين نموذجي بانل: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random effect)

لاختيار أفضل نموذج ملائمة لدراستنا، سنقوم كمرحلة أولية باستخدام الاختبارات الإحصائية من أجل الاختيار ما بين نموذجي بانل: نموذج التأثيرات العشوائية (**Random effect**) ونموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effect**) ، ولعل أهم هذه الاختبارات هو اختبار (**Hausman test**) الموضح كالآتي:

* **الفرضية العديمة** : التأثيرات العشوائية (**Random effect**) هو أكثر ملائمة للدراسة.

* **الفرضية البديلة:** نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effect**) هو أكثر ملائمة للدراسة.

نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (9-3) : نتائج اختبار (Hausman test)

لاختبار	قيمة لاختبار	معنوية لاختبار
Chi-Sq. Statistic	**6.212491**	**0.1017**

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (9-3) يتضح أن قيمة الاختبار (6.212491) هي أكبر من القيمة الجدولية المعنوية، كما أن القيمة المعنوية للاحتمال (*sig*) هي أكبر من 0.05. و بالتالي سوف نقبل الفرضية العديمة و نرفض الفرضية البديلة أي أن النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect).

ثانيا: لاختيار ما بين نموذجي بانل: نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect) ونموذج لانحدار التجميعي (pooled regression)

بعد القيام باختبار (Hausman test) والذي على أساسه تم ترشيح نموذج التأثيرات العشوائية (*Random effect*)، سنقوم كمرحلة ثانية بالتأكد من فرضية وجود عدم تجانس ما بين الوحدات محل الدراسة، وذلك من خلال استخدام الطرق الإحصائية للاختيار ما بين نموذجي التأثيرات العشوائية (*Random effect*) ونموذج الانحدار التجميعي (*Pooled regression*).

هناك عدة طرق مستخدمة في هذا النوع من الاختبارات و لعل أهمها هو الاختبار المبني على أساس استخدام المتغيرات الصماء (Dammy)، واختبار ما إذا كانت تختلف عن الصفر أم لا. في دراستنا هذه سوف نستخدم أربع متغيرات صماء: D_2 (مرتبطة بدولة ليبيا) D_3 (مرتبطة بدولة موريتانيا)، D_4 (مرتبطة بدولة المغرب)، D_5 (مرتبطة بدولة تونس)أما دولة الجزائر فقد استخدمت في هذا الاختبار كدولة محورية، حيث تأخذ هذه المتغيرات القيمة (1) عند الدولة المرتبطة بها والقيمة (0) عند الدول الأخرى.

منهجية الاختبار تتمثل في اختبار ما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر أم لا، فإذا كانت مساوية للصفر فإننا نرفض فرضية أن نموذج التأثيرات العشوائية(*Random effect*) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة، أي أن هناك تجانس ما بين الدول وبالتالي قبول نموذج الانحدار التجميعي (*Pooled regression*) كنموذج للدراسة. أما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر فهذا يعني أن هناك عدم تجانس بين الدول وبالتالي التأكيد على أن نموذج التأثيرات العشوائية (*Radom effect*) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة.

ثالثا: تقدير معادلة الطلب على اليد العاملة باستخدام المتغيرات الصماء

سنقوم كمرحلة أولى من هذا الاختبار بإعادة إجراء تقدير لمعادلة انحدار دالة الطلب على اليد العاملة باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (*Pooled regression*) و الذي يتضمن أيضا المتغيرات الصماء (Dammy)، أي قمنا بتقدير معادلة الانحدار للطلب على اليد العاملة الآتية :

EPR1=C(1)+C(2)*FDI+C(3)*GDP+C(4)*GCF+C(5)*D2+C(6)*D3+C(7)*D4+ C(8)*D5

نتائج التقدير هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10) : نتائج تقدير انحدار معادلة الطلب الكلي على اليد العاملة باستخدام نموذج لانحدار التجميعي (*Pooled regression*) والمتغيرات الصماء (Dammy)

المتغيرات	المتغير التابع : حجم العمالة الكلي (EPR1)			
المتغيرات المستقلة	معللات المتغيرات المستقلة	معنوية المعللات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln FDI	3.23E-06	2.071388	0.0404	معنوي
Ln GDP	-2.17E-13	-1.674381	0.0966	غير معنوي
Ln GCF	1.19E-12	4.523484	0.0000	معنوي
C	32.34046	66.92634	0.0000	معنوي
	8.906528	21.59320	0.0000	معنوي

	7.792462	14.36627	0.0000	معنوي
	10.94787	26.34937	0.0000	معنوي
	7.453048	16.13077	0.0000	معنوي
معامل التحديد ^{2}	0.892938			نموذج معنوي
معامل التحديد R^2 المعدل	0.886744			
قيمة F	144.1691			
القيمة المعنوية	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (10-3) الذي يمثل نتائج تقدير دالة الطلب على اليد العاملة بإستخدام المتغيرات الصماء، يتضح أن معاملات هذه المتغيرات هي تختلف عن الصفر بدرجة معنوية (*sig*) أقل من 0.05. و للتأكد من هذه النتائج لابد من إجراء الاختبارات المعنوية لمعاملات هذه المتغيرات الصماء، و لعل أبرزها هو إختبار (*Wald Test*).

2.2.4. اختبار معنوية معللات المتغيرات الصماء باستخدام اختبار (Wald Test):

منهجية الاختبار تتمثل فيما لي :

* **الفرضية العدمية:** $H_0: C(5) = C(6) = C(7) = C(8) = 0$، معاملات المتغيرات الصماء مساوية للصفر وبالتالي سنختار نموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression) باعتباره النموذج الملائم للدراسة.

* **الفرضية البديلة:** $H_1: C(5) = C(6) = C(7) = C(8) \neq 0$ ، معاملات المتغيرات الصماء لا تساوي الصفر وبالتالي سنختار نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect) باعتباره النموذج الملائم للدراسة.

نتائج الاختبار(*Wald Test*) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11-3) : نتائج لاختبار(*Wald Test*)

لاختبار	قيمة لاختبار	معنوية لاختبار
F-statistic	**193.1293**	**0.0000**
Chi-square	**772.5172**	**0.0000**

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة كل من F و x^2 هي أكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات الصماء (Dammy) هي تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect).

5. تقدير النموذج النهائي للدراسة :

انطلاقا من نموذج بانل النهائي المختار للدراسة، والمتمثل في نموذج التأثيرات العشوائية (Random effect) فإن معادلة التقدير لدالة الطلب الإجمالي على اليد العاملة هي كالأتي:

EPR1 = 32.3404+ 3.2346*FDI -2.1703*GDP+1.1878*GCF

تشير نتائج معادلة الانحدار إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الطلب على اليد العاملة في كل دولة مع كل من متغير الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) و متغير إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية (GCF)، حيث بلغت قيمة معاملات هذين المتغيرين على التوالي (3.2346، 1.1878). فيما تشير المعادلة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة (GCF)، إذ بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (**2.1703-**).

بعد تحديد حجم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الطلب على العمل في كل دولة، اعتمدنا كمرحلة ثانية من هذه الدراسة القياسية على أسلوب التكامل المشترك من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد تثبت أن هناك اتجاها مشتركا بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم اليد العاملة في كل دولة.

المبحث الثا لث: دراسة التكامل المشترك (*Cointegration*) بين متغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية

بعد تقدير دالة الطلب الإجمالي على العمالة، نهدف من خلال هذه المرحلة اختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية طويلة الأجل، سوف نبدأ اختبارنا هذا بدراسة إستقرارية متغيرات الدراسة، وذلك باعتبار أن الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل بين المتغيرات هو أن تكون مستقرة من نفس الدرجة، ثم نقوم كمرحلة ثانية باختبار وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل مع تحديد عددها.

المطلب لأول: دراسة استقرارية المتغيرات

قبل إجراء اختبار الاستقرارية لابد من تمثيل متغيرات البحث بيانيا (المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية) باعتباره اختبار بياني يعطي صورة مبدئية حول خصائص استقرارية متغيرات البحث.

ألا: التمثيل البياني

*** متغير العمالة في كل دولة (EPR1):**

الشكل رقم (4-3) : يوضح خصائص عدم لاستقرارية لمتغير اليد العاملة

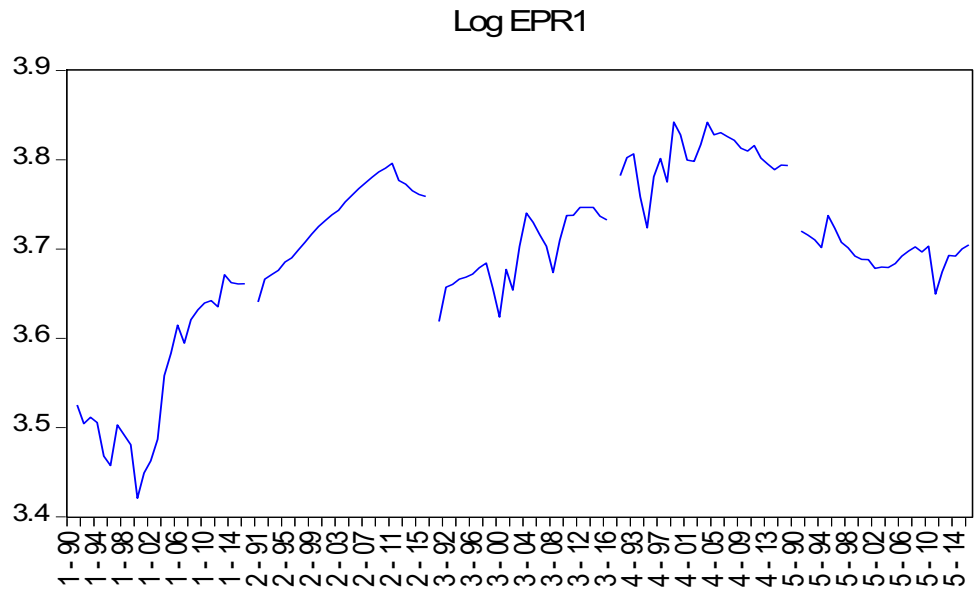

المصدر : مخرجات برنامج *E*views 8

* **متغير لاستثمار لأجنبي المباشر (FDI):**

الشكل رقم (3-5) : يوضح خصائص عدم لاستقرارية لمتغير لاستثمار لأجنبي المباشر

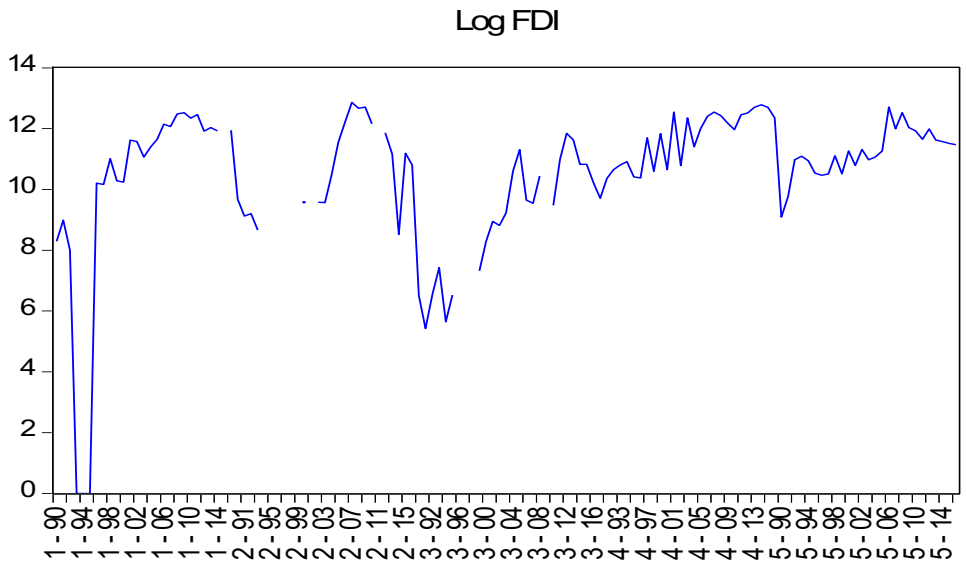

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 8

* **متغير** الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)** :

الشكل رقم (3-6) : يوضح خصائص عدم لاستقرارية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي.

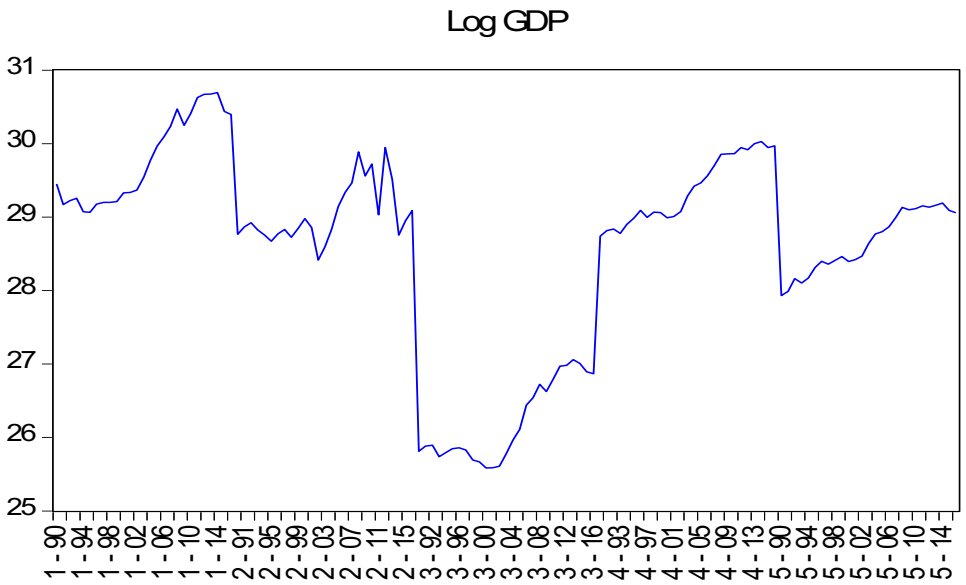

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 8

* **متغير** إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية (**GCF**):

الشكل رقم (7-3) : يوضح خصائص عدم لاستقرارية لمتغير إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية

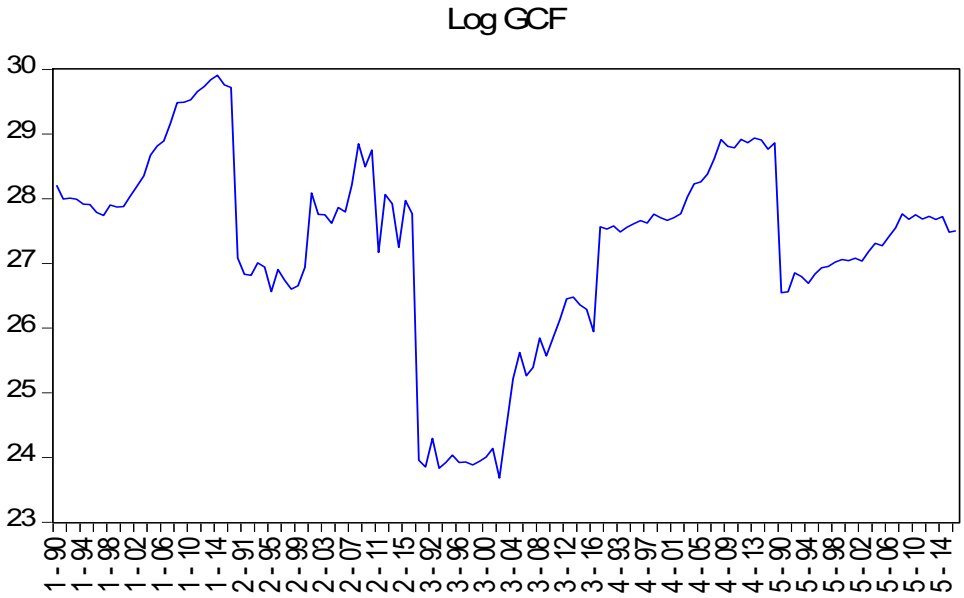

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات حسب الدول يتضح أن جميع هذه المتغيرات ليست مستقرة لأن لها اتجاه عام تصاعدي و لهذا لابد من دراسة استقراريتها من خلال اختبار جذر الوحدة.

ثانيا: اختبار جذر الوحدة

لقد تم الاستعانة بجميع الاختبارات المتعلقة باختبار جذر الوحدة لبيانات بانل (PANEL) والمتمثلة أساسا في كل من اختبارات جذر الوحدة المشترك " "common unit root (Levin, Lin & Chu t* و Breitung)، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة الفردي " "individuel unit root: Im,Pesaran,Shin) Fisher ADF، Fisher- PP) وذلك لاختبار الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية العديمة: $\mathbf{H_0: \rho - 1 = 0}$ ، أي يوجد جذر وحدة وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة ولا يصلح استخدامها للتقدير.

- الفرضية البديلة: $\mathbf{H_1: |\rho - 1| < 0}$ ، السلسلة الزمنية مستقرة.

* يتم أخذ قرار قبول الفرضية العديمة أو رفضها فيما يخص اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل (PANEL) من خلال استخدام جميع الاختبارات السابقة الذكر، حيث يتم الحكم على استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لقاعدة الأغلبية.

1.2.1.6. اختبار جذر الوحدة عند المستوى:

*** بالنسبة للمتغير التابع : حجم العمالة لإجمالي (EPR1)**

الجدول رقم (12-3) : نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغير حجم العمالة (EPR1)

اختبار جذر الوحدة / النموذج		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت ولاتجاه العام (C وtrend)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	1.20456	-0.97569	1.41915	سلسلة غير مستقرة
	قيمة معنوية	0.8858	0.1646	0.9221	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	2.41276	
	قيمة معنوية	/	/	0.9921	
Im,Pesaran,Shin	قيمة لاختبار	/	-0.34964	1.01506	
	قيمة معنوية	/	0.3633	0.8450	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	2.58905	10.4237	8.98471	
	قيمة معنوية	0.9895	0.4041	0.5336	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	2.24675	17.8404	10.7777	
	قيمة معنوية	0.9941	0.0577	0.3751	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (12-3) أعلاه يتضح أن جميع القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة الخاصة بمتغيرة حجم العمالة الإجمالي و بالنسبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%)، مما يجعلنا نقبل الفرضية العد يمة والتي مفادها وجود جذر وحدة، وبالتالي سلسلة حجم العمالة الإجمالي (EPR1) هي غير مستقرة عند المستوى.

*** بالنسبة للمتغير المستقل : لاستثمار لأجنبي المباشر (FDI)**

الجدول رقم (13-3) : نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغي ر لاستثمار لأجنبي المباشر (FDI)

النموذج / اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت ولاتجاه العام (C و tren)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	-1.30952	-0.63241	1.17168	سلسلة غير مستقرة
	قيمة معنوية	0.0952	0.2636	0.8793	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	-1.79323	
	قيمة معنوية	/	/	0.0365	
Im,Pesaran, Shin	قيمة لاختبار	/	-0.28740	-0.13258	
	قيمة معنوية	/	0.3869	0.4473	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	12.0743	9.13434	12.7691	
	قيمة معنوية	0.2801	0.5194	0.2369	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	14.4211	16.1594	32.7333	
	قيمة معنوية	0.1546	0.0952	0.0003	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (**3-13**) يتضح أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هي غير مستقرة عند المستوى، وذلك لأن جميع القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من قيمها المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%).

*** بالنسبة للمتغير المستقل : الناتج المحلي لإجمالي (GDP)**

الجدول رقم (3-14) : نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغير الناتج المحلي لإجمالي (GDP)

النموذج / اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت ولاتجاه العام (C وtrend)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	1.99750	-0.09815	0.77543	سلسلة غير مستقرة
	قيمة معنوية	0.9771	0.4609	0.7810	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	1.29682	
	قيمة معنوية	/	/	0.9027	
Im,Pesaran, Shin	قيمة لاختبار	/	1.57427	0.95910	
	قيمة معنوية	/	0.9423	0.8312	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	2.40751	3.39688	4.09959	
	قيمة معنوية	0.9922	0.9705	0.9427	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	2.42601	5.98637	7.01269	
	قيمة معنوية	0.9919	0.8164	0.7242	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول رقم (**3-14**) يتضح أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هي غير مستقرة عند المستوى، وذلك لأن جميع القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من قيمها المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%).

*** بالنسبة للمتغير المستقل : إجمالي تكوين رأس المال (GCF)**

الجدول رقم (3-15) : نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF)

النموذج / إختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت ولاتجاه العام (C وtrend)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	1.21432	0.6626	1.23781	سلسلة غير مستقرة
	قيمة معنوية	0.8877	0.5264	0.8921	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	1.40635	
	قيمة معنوية	/	/	0.9202	
Im,Pesaran, Shin	قيمة لاختبار	/	3.62536	1.77996 -	
	قيمة لاختبار	/	1.20796	1.07534	
	قيمة معنوية		0.8865	0.8589	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	3.65201	3.97383	4.54403	
	قيمة معنوية	0.9617	0.9485	0.9195	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	4.13671	5.96284	7.83379	
	قيمة معنوية	0.9410	0.8184	0.6451	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يوضح الجدول رقم (**3-15**) أن سلسلة إجمالي تكوين رأس المال(GCF) هي غير مستقرة عند المستوى ، وذلك باعتبار أن أغلبية القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة للنماذج الثلاثة هي أكبر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%).

بما أن السلاسل الزمنية كلها غير مستقرة عند المستوى لابد من إعادة إجراء الاختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق من الدرجة الأولى.

2.2.1.6. اختبار جذر الوحدة عند أخذ الفروق من الدرجة لأولى:

*** بالنسبة للمتغير التابع : حجم العمالة لإجمالي (EPR1)**

الجدول رقم (3-16) : نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولى لحجم العمالة (EPR1)

النموذج / إختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابث ولاتجاه العام (C وtrend)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	-6.41154	-3.84717	-3.05407	سلسلة مستقرة
	قيمة معنوية	0.0000	0.0001	0.0011	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	-5.42628	
	قيمة معنوية	/	/	0.0000	
Im,Pesaran,Shin	قيمة لاختبار	/	-4.93313	-3.86589	
	قيمة معنوية	/	0.0000	0.0001	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	70.9223	45.3818	33.5438	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0000	0.0002	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	120.366	91.2670	93.3667	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

* بالنسبة للمتغير المستقل : لاستثمار لأجنبي المباشر (FDI)

الجدول رقم (17-3) : نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولىلاستثمار لأجنبي المباشر (FDI)

النموذج / اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت والاتجاه العام (C وtrend)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	-8.05556	-1.44333	0.20223	سلسلة مستقرة
	قيمة معنوية	0.0000	0.0745	0.5801	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	-2.74608	
	قيمة معنوية	/	/	0.0030	
Im,Pesaran, Shin	قيمة لاختبار	/	-5.17885	-3.73750	
	قيمة معنوية	/	0.0000	0.0001	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	72.9449	45.8493	32.3418	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0000	0.0004	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	166.261	107.312	262.433	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

* بالنسبة للمتغير المستقل : الناتج المحلي لإجمالي (GDP)

الجدول رقم (18-3) : نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولى للناتج المحلي لإجمالي (GDP)

النموذج / اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت والاتجاه العام (C وtrend)	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	-5.64858	-2.54881	-1.35811	سلسلة مستقرة
	قيمة معنوية	0.0000	0.0054	0.0872	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	-1.06670	
	قيمة معنوية	/	/	0.1431	
Im,Pesaran, Shin	قيمة لاختبار	/	-3.68758	-1.90619	
	قيمة معنوية	/	0.0001	0.0283	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	49.4467	32.2990	19.3434	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0004	0.0361	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	96.2316	72.6527	58.4013	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

* بالنسبة لمتغير المستقل : إجمالي تكوين رأس المال (GCF)

الجدول رقم (19-3) : نتائج اختبار جذر الوحدة بأخذ الفروق لأولى لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF)

النموذج / اختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	الحد الثابت والاتجاه العام C وtrend	القرار
Levin, Lin & Chu t*	قيمة لاختبار	-6.02372	2.21883	4.84115	سلسلة مستقرة
	قيمة معنوية	0.0000	0.9868	1.0000	
Breitung	قيمة لاختبار	/	/	-0.32013	
	قيمة معنوية	/	/	0.3744	
Im,Pesaran, Shin	قيمة لاختبار	/	-3.55764	-2.00981	
	قيمة معنوية	/	0.0002	0.0222	
Fisher ADF	قيمة لاختبار	50.4393	31.0531	19.4583	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0006	0.0348	
Fisher- PP	قيمة لاختبار	103.127	76.0159	60.0404	
	قيمة معنوية	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجداول أعلاه الخاصة باختبار جذر الوحدة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى بالنسبة لكل المتغيرات محل الدراسة: حجم العمالة الإجمالي (EPR1)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إجمالي تكوين رأس المال (GCF)، يتضح أن أغلبية القيم المحسوبة لاختبارات جذر الوحدة في النماذج الثلاثة هي أكبر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أصغر من الدرجة

المعنوية (5%) ، مما يجعلنا نرفض الفرضية العديمة والتي مفادها وجود جذر وحدة وبالتالي السلاسل الزمنية محل الدراسة أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني: اختبار وجود علاقات تكامل مشترك (*Cointegration*)

بعد التأكد من الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثل في ضرورة استقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى، وهذا ما توفر لدينا في دراستنا هذه، حيث أكدت لنا نتائج اختبارات جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة هي كلها مستقرة عند الدرجة (I (1)، أي أنها مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى. وهذا ما سيسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية بين هذه المتغيرات.

يعتمد التأكد من وجود علاقات توازنية على المدى الطويل على الاختيار بين ثلاثة اختبارات :

* ***اختبار :*** Pedroni (engle-granger based)

* ***اختبار :*** Kao(engle-grangerbased)

* **اختبار :** Fisher (combined johansen)

إن هذه الاختبارات لا تختلف فيما بينها في المنهجية العامة للاختبار، ولهذا يمكن الاستعانة بها جميعا، أو اختيار واحد منها، إذ أن منهجية هذه الاختبارات هي كالأتي :

* **الفرضية العديمة** : عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

* **الفرضية البديلة:** وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

سنعتمد في دراستنا هذه على اختبار Fisher - Johansen، حيث تشير نتائجه إلى ما يلي :

الجدول رقم (20-3): نتائج اختبار Fisher للتكامل المشترك

Max-eigen test		trace test		الاختبار عدد اللاقات التوازنية
معنوية لاختبار	قيمة Fisher	معنوية لاختبار	قيمة Fisher	
0.0000	61.30	0.0000	63.51	لا يوجد (None)
0.2224	13.02	0.0942	16.19	أكثر من 1 (At most 1)
0.6358	7.929	0.5002	9.340	أكثر من 2 (At most 2)
0.2636	12.33	0.2636	12.33	أكثر من 3 (At most 3)

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

تشير نتائج اختبار Fisher - Johansen للتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود على الأقل علاقتين توازنيتين على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وذلك لأن مستوى المعنوية (sig) لكلا الاختبارين (trace test، Max-eigen test) هي أكبر من 0.05، عند أكثر من علاقتين (At most 2) وأكثر من ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل (At most 3) .

المطلب الثالث: تحديد علاقات التكامل المشترك (*Cointegration*)

بعد التأكد من وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لا بد من تحديد هذه العلاقات مع التأكد من إمكانية وجود علاقة سببية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

ألا: اللاقة لأولى: باعتبار أن متغير إجمالي اليد العاملة (EPR1) هو المتغير التابع.

* **تحديد معادلة انحدار التكامل المشترك** : نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(EPR1) = 0.0112283045861*(EPR1(-1) - 0.000100935048365*FDI(-1) + 6.03219772753e-12*GDP(-1) - 1.11875888377e-11*GCF(-1) - 42.4371241147

) - 0.102181070362*D(EPR1(-1)) - 0.186992635828*D(EPR1(-2)) - 3.39726838214e-09*D(FDI(-1)) + 7.31235866422e-07*D(FDI(-2)) + 1.09688642611e-13*D(GDP(-1)) + 2.47293806453e-14*D(GDP(-2)) - 2.00396120245e-14*D(GCF(-1)) + 2.89274447266e-13*D(GCF(-2)) + 0.0785775248917

* **التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل:** لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير (EPR1 (-1)) في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية، وبما أن قيمة هذا المعامل هو موجب (0.0112283045861) في معادلة الانحدار باعتبار أن حجم اليد العاملة هو المتغير التابع ، فهذا يدل على غياب علاقة سببية على المدى الطويل.

* **التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير :** لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى القصير، يجب أن تكون قيم معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير في معادلة الانحدار معنويا تختلف عن الصفر، و لهذا تم استخدام اختبار (*Wald Test*) الذي تتمثل منهجيته كما يلي :

* **الفرضية العدمية:** معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير معنويا تساوي الصفر و بالتالي غياب علاقة سببية على المدى القصير.

* **الفرضية البديلة:** معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير معنويا تختلف عن الصفر و بالتالي وجود علاقة سببية على المدى القصير.

نتائج الاختبار(*Wald Test*) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21-3) : نتائج اختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار متغير حجم العمالة (*EPR1*) هو المتغير التابع

لاختبار	قيمة لاختبار	معنوية لاختبار
Chi-square	101.4895	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة X^2 هي أقل من قيمتها الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أصغر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية العديمة أي أن معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير هي معنويا تساوي الصفر و بالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

ثانيا: اللاقة الثانية : باعتبار أن متغير لاستثمار لأجنبي المباشر (FDI) هو المتغير التابع.

* **تحديد معادلة انحدار التكامل المشترك** : نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(FDI) = - 0.306856843272*(FDI(-1) - 9907.36137945*EPR1(-1) - 5.97631627989e-08*GDP(-1) + 1.10839485579e-07*GCF(-1) + 420439.924509) - 0.279281306866*D(FDI(-1)) + 0.274475269984*D(FDI(-2)) + 2075.6954072*D(EPR1(-1)) + 4175.99483105*D(EPR1(-2)) - 4.91333123986e-10*D(GDP(-1)) + 2.6753066804e-09*D(GDP(-2)) - 1.40310832898e-08*D(GCF(-1)) - 3.27240580874e-08*D(GCF(-2)) + 9584.36812267

* **التأكد من وجود لاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير (FDI(-1)) هو سالب و ذو دلالة معنوية (0.306856843272 -)، فهذا يدل على وجود علاقة سببية على المدى الطويل.

* **التأكد من وجود لاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(*Wald Test*) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22-3) : نتائج لاختبار(Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار لاستثمار لأجنبي المباشر(FDI) هو المتغير التابع

لاختبار	قيمة لاختبار	معنوية لاختبار
Chi-square	3.922656	0.6871

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة و نقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية بدرجات التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك باعتبار أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو المتغير التابع هي تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي نستنتج عدم وجود علاقة سببية على المدى القصير.

ثالثا: اللاقة الثالثة : باعتبار أن متغير الناتج المحلي لإجمالي (GDP) هو المتغير التابع.

* **تحديد معادلة انحدار التكامل المشترك** : نموذج العلاقة التوازنية للمدى الطويل هي كالأتي :

D(GDP) = - 0.0723336804929*(GDP(-1) + 165777059236*EPR1(-1) - 16732715.4917*FDI(-1) - 1.85464557745*GCF(-1) - 7.03510163817e+12) + 0.160817989558*D(GDP(-1)) + 0.085706292795*D(GDP(-2)) + 72246030455.7*D(EPR1(-1)) + 137277150211*D(EPR1(-2)) + 1861792.11307*D(FDI(-1)) + 2164151.54396*D(FDI(-2)) - 0.784817858919*D(GCF(-1)) - 0.369266223319*D(GCF(-2)) + 268169746327

* **التأكد من وجود لاقة سببية على المدى الطويل:**

بالرغم من أن قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير (GDP (-1)) هي سالبة (-0.0723336804929) إلا أنها غير معنوية، وذلك لأن القيمة المعنوية (*sig*) هي أكبر من 0.05 حيث بلغت(*0.9004*) . وهذا ما يدل على غياب علاقة سببية للمدى الطويل.

* **التأكد من وجود لاقة سببية على المدى القصير :**

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23-3) : نتائج لاختبار(Wald Test) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار الناتج المحلي لإجمالي (GDP) هو المتغير التابع

لاختبار	قيمة لاختبار	معنوية لاختبار
Chi-square	12.74737	0.0472

المصدر : من إعداد الطالب بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية بدرجات التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك باعتبار أن متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو المتغير التابع هي معنويا تساوي الصفر، وبالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

رابعا: اللاقة الرابعة : باعتبار أن متغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF) هو المتغير التابع.

* **تحديد معادلة انحدار التكامل المشترك** : نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هي كالأتي:

D(GCF) = - 0.0950397805656*(GCF(-1) - 89384765074*EPR1(-1) + 9022055.58581*FDI(-1) - 0.539186576755*GDP(-1) + 3.79323236941e+12) - 0.129236128401*D(GCF(-1)) - 0.0671912622408*D(GCF(-2)) + 15774491668*D(EPR1(-1)) + 15363072170.1*D(EPR1(-2)) + 1481772.70563*D(FDI(-1)) + 877902.850658*D(FDI(-2)) + 0.0381250581993*D(GDP(-1)) + 0.101301208775*D(GDP(-2)) + 86765773176.9

* **التأكد من وجود لاقة سببية على المدى الطويل:**

بما أن قيمة معامل التكامل المشترك الخاص بالمتغير التابع بدرجة التأخير (GCF(-1)) في معادلة الانحدار هي سالبة (0.0950397805656 -)، كما أنها معنوية و ذلك لأن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05 حيث بلغت قيمته المعنوية (0.0151). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 9.50 %.

* **التأكد من وجود لاقة سببية على المدى القصير** :

نتائج الاختبار(Wald Test) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-24) : نتائج لاختبار(*Wald Test*) لمعادلة التكامل المشترك باعتبار متغير إجمالي تكوين رأس المال (*GCF*) هو المتغير التابع

لاختبار	قيمة لاختبار	معنوية لاختبار
Chi-square	21.76743	0.0013

المصدر : من إعداد الطالبتين بلاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن قيمة الاحتمال (sig) هي أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية بدرجات التأخير في معادلة التكامل المشترك باعتبار أن متغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF) هو المتغير التابع هي تختلف معنويا الصفر وبالتالي نستنتج وجود علاقة سببية على المدى القصير.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة القياسيةلأثر لاستثمار لأجنبي المباشر على التشغيل بالدول الخاضعة للدراسة

1. بعد تقدير النماذج الثلاثة لمعطيات بانل واختبار الأفضلية بينهم وجدنا أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.
2. أثبتت نتائج تقدير معادلة الطلب على اليد العاملة باستخدام نماذج بانل إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، إذ بلغ معامل هذا المتغير(3.43)، أي أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تؤدي إلى الزيادة بنسبة 3.4% في حجم الطلب الكلي على التشغيل.
3. وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على الطلب على اليد العاملة، حيث بلغ معامله في معادلة الانحدار (2.27-) والذي يدل أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم الناتج المحليالإجمالي سوف تؤدي إلى حدوث انخفاض بنسبة 2.27% في حجم الطلب على اليد العاملة بنسبة 2.27 %.
4. أما بالنسبة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF) الذي بلغ معامله (1.19) فهو يشير إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على حجم التشغيل الكلي في الدول، حيث أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم تكوين رأس المال سوف تؤدي إلى رفع حجم الطلب على اليد العاملة بنسبة 1.19%، توصلنا إلى عدم استقرارية السلاسل عند المستوى إلا أنها استقرت عند الفروق الأولى.
5. السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى.

6. أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من: إجمالي اليد العاملة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال.
7. بالنسبة للعلاقة السببية فقد دلت هذه الدراسة إلى وجود علاقتين سببيتين على المدى الطويل من بين أربعة علاقات توازنية، وهي تلك الخاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأخرى خاصة معادلة متغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF)، حيث أثبتت هذه العلاقة على أن نسبة سرعة وصول متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى التوازن هي حوالي 30.68 %. ونسبة سرعة وصول متغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF) إلى التوازن هي حوالي 9.50 % أما بالنسبة للعلاقات السببية على المدى القصير فقد كشفت الدراسة إلى وجود علاقتين سببيتين على المدى القصير إحداهما خاصة بمعادلة انحدار التكامل المشترك لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والأخرى خاصة بمعادلة متغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF).

خاتمة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية إبراز علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالطلب على اليد العاملة في دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس) خلال الفترة (1990-2016). بحيث تعتبر اليد العاملة كمتغير تابع أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية فقد استخدمنا كل من متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و متغير الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ومتغير إجمالي تكوين رأس المال (GCF)، من خلال الاستعانة بنماذج بيانات بانل (Panel) كما تم استخدام منهجية التكامل المشترك من أجل دراسة مدى وجود علاقات توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، مع محاولة البحث عن مدى وجود علاقة سببية طويلة أو قصيرة الأجل لهذه المتغيرات.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من الدول، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محددا في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه بين تجاه النمو، وبالعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل.

ودول المغرب العربي كغيرها من الدول النامية سعت لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة أو المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق الاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة والمساهمة في تنمية قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية وبالتالي فإن للآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة يكمن في قيامه بدور مهم في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار.

وهذا ما أكدته الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها والمتمثلة فيما يلي:

- وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في دول المغرب العربي.
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي على التشغيل في دول المغرب العربي.
- وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير إجمالي تكوين رأس المال في دول المغرب العربي.
- المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها من خلال علاقات طويلة وقصيرة المدى.
- وجود علاقة عكسية بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض مستويات البطالة أي بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ينخفض معدل البطالة والعكس صحيح.
- علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض العمل، وهذا يدل على أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة عرض العمل.
- الاستثمار هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر وسيلة للقضاء أو التخفيف من حدة البطالة ومن ثم تحسين مستوى المعيشة، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية لاستثمار لأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، وتنوع القطاعات لاقتصادية، ومصدر من أهم مصادر التمويل الخارجية، وتساهم من خلال زيادة تدفقات النقد لأجنبي المضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية في الميزان، ومن خلال لإمكانات التي ستوفرها الشركات لدخول أسواق التصدير في دعم ميزان المدفوعات، والتقليل من احتمالات حدوث أزمات مالية وعجز في تسديد الديون الخارجية، وزيادة الدخل القومي، كون لاستثمارات لأجنبية مصدر مهم للضرائب التي تحصل عليها الدول من الشركات لأجنبية وكل هذا يؤدي تلقائيا إلى القضاء على البطالة وزيادة فرص العمل لهذا على الدول:

- توفير البيئة القانونية والتشريعية ولإدارية والمالية لقيام المشاريع لاستثمارية لأجنبية لما لها أثر إيجابي في إيجاد فرص عمل جديدة.
- تفعيل دور القطاع الخاص وتصنيف الفجوتين المزايا في كل من القطاعين العام و الخاص.
- استقطاب لاستثمارات لأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها لاستثمارية.
- وضع الرقابة الدورية على دعم وحسن سير لاستثمارات لأجنبية.
- تغيير التوازن للتوجه الحيادي لاستثمار لأجنبي المباشر في قطاع لمحروقات على أن يشمل القطاعات المنتجة لأخرى خاصة اللاحة والسياحة.
- نهج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات لاستثمار لمحلية وتوفير المعلومات المالية ولإحصائية لازمة للمستثمرين.
- ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات لأجنبية في نقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة الوطنية.
- ينبغي أن يتجه لاستثمار نحو الصناعات التي تخدم المواد لأولية لمحلية بدلا من تصدير هذه المواد.

الكتب:

1. أيمن بدري زعتيو، مقدمةفي المبادئ لاقتصادية، منشورات زينب الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة01، 2017.
2. جمال الدين برقوق، د. مصطفى الكيلي، أ. بيريام محمود، أ. يوسف الكيلي، إدارة لاستثمار، دار حامد، عمان، لأردن، الطبعة 01، 2016.
3. حبي محمد موسى عريقات، مبادئ لاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006
4. حسين حريم، إدارة لأعمال الدولية، دار حامد، الطبعة01، 2015،.
5. حسين عمر،لاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، 2000.
6. لال بن سمينة، لاستثمارات لأجنبية المباشرة" محدداتها، آثارها، وتوجهاتها" ، دار لأيام، عمان، لأردن، الطبعة 1، 2017.
7. زاهد محمد ديري، إدارة لأعمال الدولية، دار الثقافة، عمان، لأردن، الطبعة1، 2011.
8. سامح عبد المطلب عامر، إدارة لأعمال الدولية، دار الفكر، عمان،لأردن، الطبعة1، 2010.
9. سلام سميسم، التوازن لاقتصادي العام، الطبعة لألى، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، 2010-2011
10. سليمان خصاونة، اقتصاديات العمل والبطالة، الطبعة لألى، دار الياقوت للطباعة والنشر، 2015
11. عبد الرزاق حمد حسين لجبوري، دور لاستثمار لأجنبي المباشرفي التنمية لاقتصادية، دار حامد، عمان، لأردن، الطبعة1، 2014.
12. عبد السلام أبو قحف، إدارة لأعمال الدولية، دار لجامعة لجديدة، لاسكندرية،2001.
13. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات لأعمال ولاستثمار الدولي، مكتبة لاشعاع، بيروت، لبنان، 2001.
14. عطا علي زبون، ادارة لاستثمار، دار زمزم، عمان، لأردن، الطبعة01، 2017.
15. فاروق صلح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمةفي النظرية لاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1435
16. فوزية سيلي، اقتصاديات العمل، منشورات جامعة الزعيم لازهري
17. كاظم أحمد البطاط، أ.م.د. كاظم سعد لأعرجي، د. سعدية هلال تميمي، البيئة لاستثمارية ودورهافي تحفيز لاستثمار لأجنبي المباشر والنمو لاقتصادي، دار لأيام، عمان، لأردن.
18. مجيد خليل حسين، مبادئ علم لاقتصاد، دار الزهران للنشر، 2008
19. محمد ابراهيم مقداد، مازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، مساق تدريسي لطلبة لاقتصاد والعلوم السياسية، لجامعة لإسلامية، غزة
20. محمد الشريف إلمان، محاضراتفي التحليل لاقتصاد الكلي، منشورات بتي، 1994
21. محمد العربي ساكر، محاضراتفي لاقتصاد الكلي،الطبعة لألى، دار الفجر للنشر والتوزيع، لجزائر، 2006

22. محمد صال الحناوي، د. نهال فريد مصطفى، دلال ابراهيم العبد، تقييم الأسهم والسندات مدخل الهندسة المالية،المكتب الجامعي الحديث، الطبعة2، 2010.

المقالات و المجلات:

1. إبراهيم محمد القعود، الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد08، الزاوية.

2. بريقل هشمي، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد3، 2014.

3. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف وقضايا-مجلة جسر التنمية، العدد32، الكويت، 2004.

4. خالد حيدر عبد علي، دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في اقليم كوردستان، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 26، العراق، 2011

5. دادن عبد الغني، بن طيبي محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعالات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2008، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012

6. زغيب شهرزاد،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثامن، بسكرة، فيفري 2005.

7. سويد ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر- لاية بسكرة نموذجا-، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11 ، الجزائر، 2015

8. عامر عبد الرحيم، بن سعيد محمد، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد -حالة الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2014 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد1.

9. عبد الحميد قرومي، عبد القادر شلالي، انعكسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل- موقف التيارات النيوليبرالية، مجلة حوليات جامعة الجزائر

10. عجاس سهام، واقع سياسة التشغيل، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية (بحوث ودراسات) ، جامعة جيلالي ليابس بلعباس، العدد6 ، الجزائر،2016

11. عمر محمود أبوعبيدة، سلامة محمد وليد سالم، البرنامج الفلسطيني لمساعدات البطالة والتشغيل المؤقت: دراسة ميدانية من وجهة نظر المستفدين في محافظة طولكرم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد1 ، فلسطين، 2013

12. كريم نعمه، أهمية و دور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية ، كلية التجارة، جامعة فليكيو، بلغاريا.

13. كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في الجزائر الفترة مابين 2010-2014 ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 48 ، الجزائر،2017

14. مصطفى العبدالله الكفري، لاستثمار لأجنبي المباشرفي الدول العربية، ندوة اللاثاء لاقتصادية الثالثة و العشرون حول لاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، 2010.

15. منور أوسرير، د. عليان نذير، حوافز لاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصادياتشمال افريقيا، العدد2.

16. ناجي بن حيين، دراسة تحليلية لمناخ لاستثمارفي لجزائر، مجلة العلوم لإنسانية، العدد31، 2009.

17. نعيمةيحياوي، علي رحال، سامية لحول، فتيحة بن أم السعد، فعالية التنمية المستدامة والمسؤولية لاجتماعيةفي مواجهة ظاهرة البطالة، لمجلة العالمية للتسويق لإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد2 ، لجزائر،2015

18. نوال حجيحمود الحربي، عوامل البطالةفي مدينة الرياض الخصائص ولآثار، لمجلة العربية للدراسات لأمنية والتدريب،جامعة الملك سعود الرياض، العدد65، السعودية، 2016

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ابن سالم محمد عبد الرؤوف، دور الوكالة الوطنية للتشغيلفي الحد من مشكلة البطالةفي لجزائر خلال الفترة 2010-2000 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستروفي التحليل لاقتصادي، جامعة لجزائر3 ، لجزائر،2010-2011

2. أحمد قديد، أثر لاستثمار لأجنبي المباشر على البطالة دراسة إحصائية مقارنة: لجزائر، تونس، المغرب من سنة 1993 إلى سنة 2007 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستروفي العلوم لاقتصادية، جامعة لجزائر بلجزائر2009-2010

3. أيت عيسى عيسى، سياسة التشغيلفي ظل التحلات لاقتصادية بلجزائر(انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تسيير، جامعة لجزائر3، 2010

4. بغداويجميلة، أثر لانفتاح التجاري على التشغيلفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورافي العلوم لاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، لجزائر، 2016-2017

5. بن طيبي محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العملفي لجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستروفي العلوم لاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، لجزائر2010-2011

6. بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العملفي لجزائر خلال الفترة 19990-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستروفي العلوم لاقتصادية، جامعة لجزائر، لجزائر، 2008-2009

7. بومدين محمد أمين، أثر لانفتاح التجاري على سوق العمل لجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورافي العلوم لاقتصادية، جامعة ملاي طاهر، سعيدة، لجزائر، 2016

8. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالةفي لجزائرفي ظل لاصلاحات لاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستروفي العلوم لاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لجزائر، 2006-2007

9. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 200-2012- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

10. حمني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان- ، الجزائر، 2012-2013،

11. رشيدة بن عرفة، سوميةحمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2010.

12. سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر . دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

13. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

14. سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص-، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

15. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2004-2005

16. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2012-2013.

17. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

18. عمارة زودة محددات قرار الاستثمار المباشر. دراسة حالة الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

19. غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008-2009

20. فريد يحي، دراسة تحليلية وقياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ* VECM* 1970-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء INPS، الجزائر، 2005

21. فلة عاشور، تأثير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية – دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013

22. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا- مصر والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03 ، الجزائر، 2012-2013.

23. كويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جتمعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

24. لمزي نعلاء، البطالة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان- ، الجزائر، 2013-2014

25. ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2013-2014

26. محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين 1996-2012 ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014

27. وراد فؤاد، الحماية الاجتماعية والتشغيل (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان- ، الجزائر،2007-2008

المطبوعات:

1. فيصل بوطيبة، مطبوعة بعنوان مدخل الى علم الاقتصاد، جامعة دكتور مولاي الطاهر ، سعيدة،2016-2017.

ملحق رقم (01): تطور لاستثمار لأجنبي المباشر بدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2016)

Country	Category	Indicator	Unit	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Algeria	INTERNATIONAL FINANCE	**Foreign Direct Investment**	Million USD	4000,00	8000,00	3000,00	1,00	1,00	1,00	27000,0	26000,00	60660,0	29160,00	28010,0	111311,0	106500,0	63788,00	88185,0	114534,0	188817,0	174333,0	263171,0	275376,0	230123,0	258035,0	149942,0	168400,0	150673,0	-58400,00	154600,0
Libya	INTERNATIONAL FINANCE	**Foreign Direct Investment**	Million USD	15891,0	9190,00	9909,00	5815,00	-7262,00	-8849,00	-11172,0	-6790,00	-12789,0	-12807,00	14100,0	-13300,00	14500,00	14300,00	35700,0	103800,0	206400,0	385000,0	318000,0	331000,0	190900,0		142500,0	70200,00	5000,00	72567,00	49256,00
Mauritania	INTERNATIONAL FINANCE	**Foreign Direct Investment**	Million USD	674,00	227,00	700,00	1680,00	283,00	683,00	-44,0	-333,00	-30,00	1512,00	4010,00	7670,00	6734,00	10196,00	40410,0	81187,00	15460,00	13937,00	34277,00	-307,00	13053,00	58875,00	138859,0	112568,0	50104,00	50207,00	27165,00
Morocco	INTERNATIONAL FINANCE	**Foreign Direct Investment**	Million USD	16500,0	31700,0	42400,0	49100,0	55100,0	33200,0	32200,0	120471,0	40024,0	138042,0	42196,0	280706,0	48069,00	231447,0	89456,0	165399,0	244945,0	280450,0	248709,0	195171,0	157386,0	256843,0	272836,0	329810,0	356124,0	325480,0	232180,0
Tunisia	INTERNATIONAL FINANCE	**Foreign Direct Investment**	Million USD	8870,00	17280,0	58360,0	65620,0	56640,0	37750,0	35110,0	36530,00	66810,0	36790,00	77947,0	48655,00	82083,00	58364,00	63912,0	78309,00	330799,0	161625,0	275862,0	168781,0	151251,0	114791,0	160319,0	111654,0	106380,0	100172,0	95762,00

المصدر: http://www.sesric.org/baseind-step1-fr.php.

SESRIC : Centre de Recherche Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques

ملحق رقم (02): نسبة التشغيل إلى عدد السكان بدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2016)

Country	Category	Indicator	Unit	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Algeria	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Employment to Population Ratio, Ages 15+, Total (%)**	Percentages	33,96	33,26	33,50	33,30	32,07	31,73	33,21	32,84	32,48	30,59	31,47	31,90	32,68	35,10	35,99	37,14	36,40	37,37	37,78	38,07	38,17	37,91	39,30	38,95	38,89	38,90
Libya	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Employment to Population Ratio, Ages 15+, Total (%)**	Percentages	38,12	39,10	39,30	39,49	39,86	40,05	40,40	40,75	41,12	41,48	41,75	42,02	42,24	42,64	42,95	43,28	43,56	43,84	44,10	44,28	44,52	43,68	43,49	43,17	42,99	42,90
Mauritania	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Employment to Population Ratio, Ages 15+, Total (%)**	Percentages	37,29	38,75	38,87	39,10	39,19	39,33	39,61	39,81	38,69	37,48	39,53	38,63	40,56	42,11	41,67	41,09	40,57	39,39	40,84	41,99	42,00	42,38	42,37	42,37	41,96	41,79
Morocco	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Employment to Population Ratio, Ages 15+, Total (%)**	Percentages	43,91	44,80	44,99	42,89	41,42	43,86	44,76	43,60	46,62	45,97	44,69	44,62	45,46	46,61	45,97	46,08	45,88	45,68	45,28	45,14	45,41	44,78	44,49	44,20	44,43	44,41
Tunisia	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Employment to Population Ratio, Ages 15+, Total (%)**	Percentages	41,27	41,08	40,86	40,51	41,99	41,40	40,75	40,50	40,13	39,98	39,97	39,58	39,64	39,62	39,79	40,13	40,35	40,54	40,31	40,57	38,46	39,42	40,16	40,13	40,45	40,63

المصدر: http://www.sesric.org/baseind-step1-fr.php.

SESRIC : Centre de Recherche Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques

ملحق رقم (03): تطور معدل البطالة بدول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2016)

Country	Category	Indicator	Unit	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Algeria	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Unemployment Rate, % of total labor force**	Percentages	19,80	20,60	23,00	23,20	24,40	27,90	29,34	25,43	25,67	25,94	29,77	27,30	25,90	23,70	17,70	15,30	12,30	13,80	11,30	10,16	9,96	10,00	10,97	9,82	10,60	11,00	11,22
Libya	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Unemployment Rate, % of total labor force**	Percentages		20,81	19,13	19,20	19,35	19,17	19,44	19,41	19,39	19,35	19,35	19,26	19,25	19,40	19,21	19,20	19,01	18,88	18,69	18,49	18,40	17,14	19,22	19,22	19,22	19,22	19,22
Mauritania	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Unemployment Rate, % of total labor force**	Percentages		18,60	15,47	15,19	14,90	14,62	14,33	14,05	13,77	16,27	19,10	14,84	17,01	13,00	9,85	10,93	12,12	13,43	16,06	13,22	10,84	10,90	10,10	10,10	10,07	11,12	11,66
Morocco	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Unemployment Rate, % of total labor force**	Percentages	15,80	17,30	16,00	15,90	19,58	22,90	18,10	16,90	19,12	13,94	13,60	12,46	11,59	11,92	10,83	11,01	9,67	9,80	9,60	9,10	9,10	8,91	8,99	9,23	9,90	9,70	9,98
Tunisia	LABOUR and SOCIAL PROTECTION	**Unemployment Rate, % of total labor force**	Percentages	8,00	14,44	14,94	15,47	16,22	13,18	14,50	15,90	15,83	16,00	15,70	15,10	15,30	14,50	13,90	12,90	12,50	12,40	12,40	13,29	13,05	18,33	17,63	15,93	15,77	15,15	14,79

المصدر: http://www.sesric.org/baseind-step1-fr.php.

SESRIC : Centre de Recherche Statistiques, Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques